

هيئة الأوراق المالية
Jordan Securities Commission



التقرير السنوي

2006

هيئة الأوراق المالية

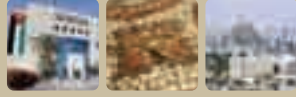
بورصة عمان
Amman Stock Exchange

مركز ايداع الأوراق المالية
SECURITIES DEPOSITORY CENTER

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

مركز ايداع الأوراق المالية
SECURITIES DEPOSITORY CENTER

بورصة عمان
AMMAN STOCK EXCHANGE

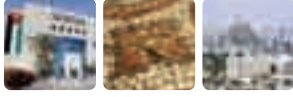


A N N U A L R E P O R T



هيئة الأوراق المالية
Jordan Securities Commission

التقرير السنوي
2006



صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله

"إن الإدارة التي تستطيع تحقيق الأهداف بجدية وبكلفة أقل وزمن أقصر هي الإدارة الحصيفة التي تقوم على إيجاد مؤسسات متخصصة فاعلة تعمل بروح الفريق الواحد وتتوفر لها قيادات إدارية كفؤة نزيهة تقدم الصالح العام على أي اعتبار آخر، وتتصف بالعدالة والمبادرة والإبداع وترتكز على العمل الميداني، وتتصدى للمعاضل قبل وقوعها أو حين يكون من السهل التعامل معها قبل أن تتفاقم وتتأى عن الانحراف والعبث والاستغلال والمحسوبية. إن الإدارة العامة بحاجة إلى إعادة هيكلة لمنع التداخل والتضارب والازدواجية واختيار القيادات والموظفين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة بعيداً عن الاستزلام والشللية والتعصب لأي غرض أو جهة."

4 آذار 1999

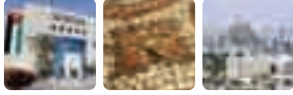
الرؤية

تتطلع هيئة الأوراق المالية إلى الارتقاء بأداء سوق رأس المال الوطني إلى مصاف أسواق رأس المال العالمية المتقدمة لتحقيق بيئة داعمة للادخار والاستثمار تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون.

الرسالة

تسعى هيئة الأوراق المالية في إطار مساهمتها في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين إلى تنظيم ومراقبة سوق رأس المال الوطني من خلال تحديث التشريعات وتعزيز الإفصاح والتطوير المستمر للموارد البشرية ومواكبة التطورات التقنية وتطبيق أحدث المعايير والممارسات الدولية في مجال أسواق رأس المال.





أعضاء مجلس مفوضي
هيئة الأوراق المالية



د. أحمد حسن مصطفى
نائب الرئيس



د. بسام خليل الساكت
الرئيس



د. عبد الرزاق حسين بني هاني
مفوض



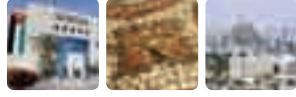
السيد بسام جمال عصفور
مفوض



السيد محمد عبد القادر طاش
مفوض

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	كلمة الرئيس
12	هيئة الأوراق المالية
12	- الوضع القانوني
12	- إدارة الهيئة
12	- الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة
12	- اجتماعات المجلس
13	- قرارات المجلس
13	- معالجة المخالفات
13	- موظفو الهيئة
14	- مكتب خدمة الجمهور
14	- تطوير الأنظمة الالكترونية
15	التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال
17	إعداد مشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان
18	مشروع المركز المالي الوطني الأردني
19	الإصدارات
21	الإفصاح
24	التعاون العربي والدولي
25	التدريب وثقافة الجمهور
27	الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال
29	الترخيص والاعتماد
33	الحسابات الختامية
47	الملاحق:
51	- ملحق (1) جداول الإصدارات الأولية
58	- ملحق (2) جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين



كلمة الرئيس



كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقاً من دورها الرقابي والتشريعي كجهة منظمة لسوق رأس المال الوطني، واصلت هيئة الأوراق المالية جهودها الرامية إلى تطوير سوق رأس المال الوطني وتعزيز وحماية المستثمرين في الأوراق المالية واتخاذ كل ما من شأنه إعلاء سيادة القانون وتعزيز الثقة في السوق، بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية. كما عملت الهيئة على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها إستراتيجيتها التي وضعتها وأقرها مجلس الوزراء كخطة طويلة المدى، وشهد العام الماضي 2006 تنفيذ العديد منها.

ولقد أصدرت الهيئة العديد من التشريعات كان من أهمها تعليمات التعامل بحقوق الاكتتاب والتي تهدف إلى تعزيز حماية المستثمرين وتطوير السوق وتعزيز عمقه من خلال توفير ورقة مالية جديدة تمكن المستثمر من بيع حقه في الاكتتاب في حال عدم ممارسته لهذا الحق لأي سبب. كما تمكن هذه التعليمات الشركة المصدرة من بيع الأسهم غير المكتتب بها وتقييد حصيلة البيع لصالح المستثمر في حال عدم تمكنه من الاكتتاب أو بيع حقه فيه.

وبهدف تمكين الشركات المساهمة العامة من شراء أسهمها وفق آلية وأسس تعزز حماية السوق من المخاطر وتزيد عمقه، فقد تم إصدار تعليمات واضحة لشراء أسهم الشركات المساهمة العامة والأسهم الصادرة عنها "أسهم الخزينة"، والتي تحدد الشروط والإجراءات التي يتوجب على الشركة الراغبة في شراء الأسهم الصادرة عنها الالتزام بها. كما أصدرت الهيئة تعليمات التمويل على الهامش، والتي تهدف إلى تنظيم عملية إقراض الوسيط لعميله لغايات الاستثمار في الأوراق المالية ضمن إطار تشريعي وتنظيمي يعزز سلامة الأوضاع المالية لشركات الوساطة المالية. وحددت هذه التعليمات الشروط الواجب توافرها في الوسيط المالي للحصول على ترخيص لممارسة التمويل على الهامش كما حددت السقف الأعلى المسموح للوسيط المالي إقراضه لعملائه، وإجمالي التمويل المسموح به للورقة المالية.

وبهدف تعزيز الإفصاح عن المعلومات الهامة للمستثمرين، فقد قرر مجلس مفوضي الهيئة نشر ملكيات أعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة في البورصة وأي تغيير يطرأ على هذه الملكية بشكل فوري على المواقع الإلكترونية لكل من الهيئة والبورصة والمركز دون انتظار إفصاح ذوي العلاقة. علماً بأن هذا الإفصاح الفوري من الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال لا يعني المطلعين من قيامهم بالإفصاح عن تلك الملكيات بأنفسهم وفق نصوص التشريعات ذات العلاقة.

كما أصدرت الهيئة عددا من التعليمات والأنظمة الداخلية المنظمة لأعمال الإدارة والموظفين كان من أهمها التعليمات التطبيقية لصندوق ادخار الموظفين والمستخدمين، والتعليمات الهيكل التنظيمي، والتعليمات للموظفين غير المصنفين، ونظام الموظفين، ونظام اللوازم.

وبحكم مسؤولية الهيئة عن مراقبة مؤسسات سوق رأس المال الوطني فقد أقر مجلس مفوضي الهيئة عددا من التشريعات المنظمة لأعمال بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية والتي من أهمها تعليمات النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية الخاصة بمركز الإيداع وتعليمات الرعاية الطبية لموظفي بورصة عمان، وتعديل تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.

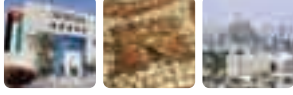
وتعتبر الهيئة أن من أهم التطورات التي يشهدها السوق بهدف تعزيز حماية المستثمرين، إعداد مسودة قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة. وتهدف قواعد الحوكمة إلى وضع إطار محدد ينظم العلاقات والإدارة في الشركات المدرجة، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات فيها بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد إلى عدد من التشريعات ومن أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات. كما تعتمد على المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) وتوصيات البنك الدولي وخبراء من الجمعية الوطنية للوسطاء الماليين الأمريكية. National Association of Securities Dealers (NASD) وبهدف المشاركة الوطنية في وضع قواعد الحوكمة هذه، فقد تم نشر المسودة على الموقع الإلكتروني للهيئة وأرسلت للجهات المستهدفة للحصول على ملاحظاتهم تمهيدا لإقرارها بشكلها النهائي خلال العام 2007.

ولتعزيز موقع الأردن كمركز مالي إقليمي وتنفيذا لرؤية لجلالة الملك المفدى في هذا المجال، فقد بدأت الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء المركز المالي الوطني الأردني ليكون مركزاً مالياً إقليمياً متميزاً وليكون تجمعاً لمختلف المؤسسات والفعاليات المالية العاملة في السوق تتوفر فيه المرافق اللازمة لبيئة استثمارية جاذبة آمنة وفق أحدث المعايير والأسس الدولية. وسيحتضن المركز المالي الجديد بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية بهيكلها المتطورة، ومن المقرر أن يحتضن المركز أيضاً معهداً إقليمياً للتدريب على المهن والخدمات المالية يتخرج منه ذوي الخبرات المتخصصة خدمة للسوق المحلي والخارجي. وقد تم توقيع اتفاقية إدارة مشروع مبنى المركز المالي الوطني مع شركة محلية حيث من المقرر أن يتم البدء في أعمال البناء خلال النصف الثاني من العام 2007.

وفيما يتعلق بترخيص الخدمات المالية المقدمة وتعميق الخبرات للشركات العاملة في السوق، فقد تم منح 11 شركة جديدة تراخيص لممارسة عدد من أعمال الخدمات المالية منها الوساطة المالية وإدارة الاستثمار وأمانة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية. كما تم منح 21 شركة خدمات مالية قائمة تراخيص جديدة لممارسة عدد من أعمال الخدمات المالية. وتم منح 246 اعتماداً لـ 228 شخصاً طبيعياً لممارسة أعمال الوسيط المالي ومدير الاستثمار وأمين الاستثمار والمستشار المالي ومدير الإصدار والحافظ الأمين.

وتابعت الهيئة خلال العام الماضي التزام الجهات الخاضعة لرقابتها، واتخذت الإجراءات المناسبة بحق المخالفين، حيث تم تسجيل 318 مخالفة تمت معالجة 168 منها، وصوبت الجهات المخالفة أوضاعها والتزمت بما هو مطلوب. وتجري متابعة المخالفات الأخرى.

وقد عززت الهيئة حضورها على المستوى العربي والدولي من حيث تبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات العربية والدولية بما يخدم أهدافها ويمكنها من متابعة التطورات ذات العلاقة بعملها ويساهم في الترويج لسوق رأس المال الوطني. واستمرت الهيئة في دورها النشط والفاعل في منظمة International Organization of Securities Commission (IOSCO)، وشاركت في اجتماعاتها وفي



الهيئة العامة للسوق المالية

المؤتمر السنوي لهذه المنظمة والذي عقد في مدينة هونج كونج، والذي تم خلاله إعادة انتخاب الهيئة لعضوية اللجنة التنفيذية في المنظمة ولموقع نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة والذي تحتلها الهيئة منذ العام 2002. ومن التطورات الهامة على المستوى العربي، فقد ساهمت الهيئة بشكل فاعل في إخراج فكرة الاتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية إلى حيز الوجود، حيث شاركت بدور رئيسي في المشاورات والاجتماعات التمهيدية وساهمت من خلال عضويتها في اللجنة الفنية المشكلة من خمس دول عربية في وضع النظام الأساسي والداخلي لهذا الاتحاد الذي من المقرر الإعلان عن تأسيسه رسمياً خلال الشهر الأول من عام 2007. كما تم خلال العام توقيع مذكرتي تفاهم إضافيتين مع كل من هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة الأوراق المالية الصينية بهدف إيجاد إطار عملي للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع هاتين الهيئتين الرقابيتين بما يساهم في حماية المستثمرين وتطوير أسواق رأس المال في الأردن والإمارات والصين. واستقبلت الهيئة العديد من الوفود العربية والأجنبية التي زارت الهيئة بهدف التعاون والتنسيق مع الهيئة والاطلاع على التجربة الأردنية في مجال إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني.

وفي حقل نشر التوعية والثقافة المتعلقة بسوق رأس المال والاستثمار فيه، تابعت الهيئة مساعيها في إيصال المعلومات والبيانات والقرارات إلى الجمهور المحلي والعربي من خلال موقعها الإلكتروني وتعميماتها الواضحة على الموقع كما أثمرت اتصالاتها وجهودها لنشر التوعية في الجامعات الوطنية عن نجاح تمثل في بدء عدد من الجامعات الوطنية في تضمين مناهجها التعليمية مواد ومواضيع عن الاستثمار في الأوراق المالية وعن سوق رأس المال الوطني وتشريعاته ومؤسساته. وقد أقرت الهيئة إنشاء كرسي خاص في الجامعات الأردنية لجذب متخصصين من الخارج لتدريس تشريعات وثقافة الاستثمار في سوق رأس المال. وللكرسي مجلس أمناء مستقل تساهم في تمويله الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الوطني. وعملت الهيئة على نشر مواد تثقيفية ونشرات مختلفة وتنظيم العديد من المحاضرات والندوات المتخصصة واللقاءات مع عدد من الجهات والمؤسسات الوطنية العسكرية منها والمدنية، كما استقبلت العديد من الوفود الطلابية.

وفيما يتعلق بأداء سوق الأوراق المالية، فقد شهدت بورصة عمان مثل غالبية البورصات العربية، حركة تصحيحية أدت إلى حدوث تراجع في أسعار الأسهم وبعض مؤشرات الأداء، حيث انخفضت أسعار الأسهم في نهاية العام بنسبة 33% مقارنة مع إغلاق العام الماضي. وهي نسبة معتدلة جداً مقارنة مع نسب انخفاض العديد من الأسواق المجاورة. وبالرغم من التراجع في بعض المؤشرات، إلا أنه تم تسجيل عدد من المؤشرات الإيجابية، حيث بلغت قيمة إصدارات الأسهم هذا العام حوالي 2.4 مليار دينار وهو أعلى مستوى منذ تأسيس سوق عمان المالي عام 1978. وتجاوزت نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية لبورصة عمان 45% منها 35% لمستثمرين عرب.

وختاماً، فاني أقدم عبارات التقدير إلى زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وكافة منتسبيها، على جهودهم المهنية الخيرة التي يبذلونها تنفيذاً لمسؤولياتهم في سبيل تحقيق أهداف الهيئة والسير بسوق رأس المال الوطني باتجاه مصاف الأسواق المتقدمة تعزيزاً لاقتصادنا الوطني والتنمية، وبما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية العليا. قدوتنا في ذلك قائدنا المفضى مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله واعز ملكه. الملك الذي يعمل بكل عزم وإخلاص ويتواصل مع العالم، ليكون الأردن قويا عزيزا على الدوام، وليحقق التقدم والازدهار لشعبه الطيب الوفي.

حفظ الله الأردن العزيز الغالي

وحفظ لنا صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الدكتور بسام الساكات

رئيس هيئة الأوراق لمالية

هيئة الأوراق المالية

الوضع القانوني

تم إنشاء الهيئة بموجب قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002، وهي ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري والشخصية الاعتبارية. وجاء إنشائها بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره، بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها.

إدارة الهيئة

يقوم على إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس يتألف من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من رئيس الوزراء لمدة خمس سنوات، على أن يقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. ورئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وأمر الصرف فيها والمنفذ لسياستها والمسؤول عن إدارة شؤونها.

ويناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشاء الهيئة من أجلها، تشمل إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات وإقرار التعليمات والأنظمة الداخلية لبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية ومنح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سوق رأس المال والموافقة على تسجيل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقييم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

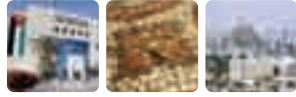
الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها بموجب القانون مصدررو الأوراق المالية وشركات الخدمات المالية المرخص لها ومعتمدو سوق رأس المال وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار في الأوراق المالية.

اجتماعات المجلس

ينص قانون الأوراق المالية على أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك، وقد عقد المجلس خلال العام 2006 واحداً وستين اجتماعاً. ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه. ويتخذ قراراته بأغلبية ثلاثة أصوات من أعضائه الحاضرين على الأقل ولا يجوز الامتناع عن التصويت. وعلى العضو المعترض تثبيت اعتراضه خطياً والتوقيع عليه.

هيئة الأوراق المالية هي مؤسسة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً وتهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الوطني.



قرارات المجلس

عقد مجلس المفوضين 61 اجتماعاً خلال عام 2006 واتخذ 679 قراراً، والجدول التالي يبين طبيعة هذه القرارات:

عدد القرارات	الموضوع
24	دراسة وإقرار التشريعات التي تنظم سوق رأس المال
195	الموافقة على نشرات إصدار وتسجيل أوراق مالية (أسهم وسندات) وتغطية الأسهم غير المغفلة بالاكتاب
44	منح وإنهاء تراخيص شركات خدمات مالية
61	اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية
25	الاطلاع والنظر في قرارات مجلسي إدارة البورصة والمركز
196	اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه (إشعار مخالفة، فرض غرامات مالية، الأمر بالتوقف عن ارتكاب المخالفة، تعليق الترخيص، النظر في الاعتراضات)
45	قرارات إدارية ومالية تتعلق بتسيير شؤون الهيئة الداخلية
89	مقررات
679	المجموع

معالجة المخالفات

عند وقوع أية مخالفة، تقوم أجهزة الهيئة بدراستها وتوجيه إشعار إلى الجهة المخالفة، حيث تمنح مهلة لسماع أقوالها إما بالحضور شخصياً أو بالرد خطياً على المخالفة خلال أسبوع من تاريخ تبليغها. وبعد ذلك يقوم مجلس مفوضي الهيئة بدراسة الإيضاح الوارد منها، ويقرر بناء عليه إما قبول الرد أو اتخاذ التدابير اللازمة بحق الجهة المخالفة. وللهيئة الحق بتحويل الجهة المخالفة إلى المحكمة المختصة خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ قرار التبليغ بقرار المجلس. ولغاية التوثيق والمتابعة فيما يتعلق بالمخالفات، تحتفظ الهيئة بسجل مهني لكافة الأشخاص والجهات الخاضعة لرقابتها، ويتم تقييد أي مخالفة ترتكب في السجل المهني لكل من هذه الجهات. وتؤخذ طبيعة هذه المخالفات وتكرارها بعين الاعتبار في حال طلب الجهات المخالفة رخصاً أو اعتماداً لممارسة خدمات مالية جديدة كما يمكن للهيئة تبادل هذه المعلومات وغيرها مع الجهات الرقابية الدولية.

أعضاء مجلس مفوضي الهيئة متفرغون ويحظر عليهم ممارسة أي مهنة أو القيام بأي عمل بما في ذلك أشغال منصب وزاري أو عضوية مجلس الأمة أو أي وظيفة أو منصب في الحكومة أو في أي شركة أو مؤسسة.

للهيئة إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق تراه ضرورياً لتنفيذ أحكام القانون وحماية المستثمرين.

موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة مع نهاية العام الماضي 152 موظفاً وموظفة جاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس على النحو المبين في الجدول أدناه.

توزيع موظفي الهيئة حسب المستوى التعليمي والجنس

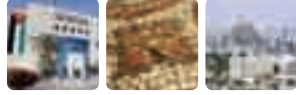
المجموع	أنثى	ذكر	المستوى التعليمي
2	1	1	دكتوراه
29	8	21	ماجستير
3	1	2	دبلوم دراسات عليا
63	31	32	بكالوريوس
10	5	5	دبلوم كلية مجتمع
17	13	4	ثانوية عامة
28	----	28	دون الثانوية
152	59	93	المجموع

مكتب خدمة الجمهور

تم في الهيئة تأسيس مكتب لخدمة الجمهور يهدف إلى خدمة المستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال من خلال توفير المعلومات والتقارير الخاصة بسوق رأس المال الوطني ومؤسساته والبيانات المالية والتقارير الدورية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة عمان بالإضافة إلى تلقي شكاوى المستثمرين وتسجيلها في سجل خاص والتحقق منها ومتابعتها من قبل لجنة خاصة في الهيئة، حيث يتم معالجة وحل تلك المشاكل من قبل اللجنة المشار إليها.

تطوير الأنظمة الإلكترونية

- بهدف تعزيز كفاءة العمل، فإن الهيئة تعمل باستمرار على تطوير الأنظمة المستخدمة فيها. ومن أهم التطورات خلال عام 2006 ما يلي:
- التعاون مع وزارة التخطيط وتمويل من المفوضية الأوروبية بإجراءات شراء نظامين جديدين للأول للتداول الإلكتروني في البورصة بحيث يتوافق مع أحدث المعايير المطبقة دولياً، ويتم ربطه مع النظام الإلكتروني لدى مركز إيداع الأوراق المالية، والثاني نظام للرقابة على التداول، والذي يهدف إلى توفير معلومات آنية عن التداول. ومن المتوقع أن يتم الإنتهاء منه في منتصف عام 2008.
- بدء العمل على تطوير موقع الهيئة الإلكتروني، بحيث يكون موقعا تفاعليا يساعد في إيصال الخدمات الإلكترونية لمستخدميها ويسهل إتمام العمليات اليومية للمتعاملين مع الهيئة، ويساهم في توفير المعلومات عن سوق رأس المال الوطني محليا ودوليا.
- بدء العمل على تطوير برنامج (MIS) بهدف تعزيز ربط دوائر الهيئة فيما بينها وتسهيل استخراج التقارير.



التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال

عملت الهيئة خلال العام الماضي على إصدار وإقرار عدد من التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال، كان من أهمها:

أ. تعليمات التعامل بحقوق الاكتتاب

وتهدف إلى تعزيز حماية المستثمرين وحفظ حقوقهم وتعزيز عمق السوق من خلال توفير ورقة مالية جديدة للتداول في السوق، وتمكين المساهم من بيع حقه في الاكتتاب في حال عدم ممارسته لهذا الحق لأي سبب.

ومن أهم ما ورد في هذه التعليمات ما يلي:

1. تعريف حق الاكتتاب على أنه حق مساهمي الشركة المصدرة في الاكتتاب بأسهم الزيادة في رأس مال الشركة المنوي إصدارها من قبل الشركة والمخصصة لمساهميها.
2. تمكين المساهمين في الشركة والذين ليس لديهم الرغبة للاكتتاب في أسهم الزيادة، من بيع حق الاكتتاب في البورصة.
3. في حال عدم ممارسة بعض المساهمين لحقوقهم في الاكتتاب، فقد ألزمت التعليمات الشركة المصدرة ببيع الأسهم التي لم يكتتب بها من خلال البورصة، وتقييد صافي حصيلة البيع لصالح مالكيها.
4. اشتراط أن يكون عدد حقوق الاكتتاب مساويا لعدد أسهم الزيادة في رأس المال المقرر إصدارها لمساهمي الشركة.
5. اعتبار نشرة إصدار أسهم الزيادة في رأس المال بمثابة نشرة إصدار لحقوق الاكتتاب بعد تضمينها المعلومات الخاصة بهذه الحقوق.

ب. تعليمات التمويل على الهامش

وتهدف إلى تنظيم عملية إقراض الوسيط لعميله لغايات الاستثمار في الأوراق المالية، وفق إطار تشريعي وتنظيمي يعزز سلامة الأوضاع المالية لشركات الوساطة المالية.

ومن أهم ما ورد في هذه التعليمات ما يلي:

1. تحديد الشروط الواجب توافرها في الوسيط المالي للحصول على ترخيص لممارسة التمويل على الهامش. ومنها:
 - أ. أن لا يكون قد ارتكب مخالفات جوهرية لمعايير الملاءة المالية خلال الستة أشهر السابقة لتاريخ تقديم الطلب.
 - ب. أن تتوفر لديه القدرات والإمكانات الفنية والإدارية اللازمة لممارسة أعمال التمويل على الهامش.
2. حدود مبالغ التمويل على الهامش، ومنها:
 - أ. أن لا يتجاوز سقف التمويل على الهامش 250% من صافي حقوق الملكية للوسيط المالي.
 - ب. أن لا تتجاوز مبالغ التمويل على الهامش الممنوحة للعميل الواحد 10% من صافي حقوق الملكية لدى الوسيط المالي أو مليون دينار أيهما أقل.
3. الحالات التي يحق فيها لمجلس المفوضين الطلب من الوسيط المالي التوقف عن منح أي تمويل إضافي أو فتح حسابات تمويل على الهامش لعملاء جدد أو الامتناع عن شراء أوراق مالية ممولة على الهامش.
4. قواعد ومعايير احتساب هامش الصيانة لكل حساب، ومنها قيام الوسيط باحتساب هامش الصيانة بشكل يومي وأن يقوم بمطالبة العميل فورا بتغطية أي نقص في الهامش عن الحد الأدنى المسموح به.
5. تحديد البنود الواجب تضمينها في اتفاقية التمويل على الهامش ومنها كافة الفوائد والعمولات التي يتقاضاها الوسيط المالي وحق العميل في قبض الأرباح والفوائد عند استحقاقها.

يعد مخالفاً لأحكام القانون الشخص الذي يقوم ببيع أوراق مالية من خلال عرض عام بدون نشرة إصدار نافذة المفعول.

ج. تعليمات شراء أسهم الشركات المساهمة العامة والأسهم الصادرة عنها "أسهم الخزينة"
حيث حددت هذه التعليمات الشروط والإجراءات الواجب على الشركة التي ترغب في شراء الأسهم الصادرة عنها الالتزام بها.

ومن أهم ما ورد في هذه التعليمات ما يلي:

1. أن لا يتجاوز عدد الأسهم المطلوب شراؤها 5% من عدد الأسهم المكتتب بها. واشترطت التعليمات موافقة الهيئة في حال تجاوز العدد المطلوب هذه النسبة على أن لا يتجاوز 10% من عدد الأسهم المكتتب بها.
2. أن لا يزيد المبلغ المخصص للشراء عن مجموع الأرباح المدورة والاحتياطيات الاختيارية للشركة.
3. أن تتم عملية الشراء من خلال البورصة على أن لا يتجاوز حجم الشراء اليومي عن 2% من عدد الأسهم المكتتب بها، وأن يتم تنفيذ عمليات الشراء خلال 30 يوماً.
4. تحديد فترة الاحتفاظ بالأسهم بمدة ستة أشهر من تاريخ أول عملية شراء ولغاية 18 شهراً، ولا يجوز للشركة إصدار أي أوراق مالية خلال تلك الفترة.
5. أن تقوم الشركة التي ترغب في بيع أسهم الخزينة بإعلام الهيئة مسبقاً بعملية البيع وتاريخها، ونشر نيتها بيع هذه الأسهم في صحيفتين يوميتين على الأقل.

د. معاملة أسهم رأسمال الشركة التي تتحول صفتها القانونية إلى مساهمة عامة، معاملة الأسهم التأسيسية:

بهدف تعزيز حماية المستثمرين في الشركات التي تتحول صفتها القانونية إلى مساهمة عامة، فقد قرر مجلس المفوضين معاملة أسهم رأسمال الشركات التي تتحول صفتها القانونية إلى مساهمة عامة، معاملة الأسهم التأسيسية اعتباراً من تاريخ تسجيلها لدى الهيئة. بحيث يحظر التصرف بهذه الأسهم لمدة لا تقل عن عامين، مما يضمن استمرار قيام مالكي الشركة بتحمل مسؤولياتهم خلال هذه الفترة، ويتيح للشركة إصدار تقارير وبيانات مالية عن أداء الشركة ووضعها المالي لعامين متتاليين على الأقل، قبل أن يتاح لمالكي الأسهم بيعها لمستثمرين آخرين.

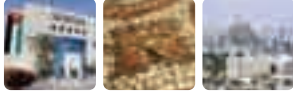
هـ. نشر ملكيات أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة:

بهدف تعزيز الإفصاح عن المعلومات الهامة للمستثمرين في السوق، فقد قرر مجلس مفوضي الهيئة نشر ملكيات أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة في الشركات المدرجة في بورصة عمان وأي تغيير يطرأ على هذه الملكية بشكل فوري، على المواقع الإلكترونية لمؤسسات سوق رأس المال، وذلك لضمان سرعة إيصال هذه المعلومات والبيانات إلى المستثمرين لما لهذه المعلومة من أهمية للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية المدروسة والمبني على المعلومات.

ومن التطورات الهامة على صعيد الأطر التنظيمية، إعداد مسودة دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة والذي سيتم بحثه لاحقاً في هذا التقرير. كما أصدرت الهيئة عدداً من التعليمات والأنظمة الداخلية كان من أهمها نظام الموظفين ونظام اللوازم والتعليمات التطبيقية لصندوق ادخار الموظفين والمستخدمين، والتعليمات الهيكل التنظيمي، والتعليمات الموظفين غير المصنفين.

إضافة لما سبق، فقد أقر مجلس مفوضي الهيئة عدداً من التشريعات المنظمة لأعمال بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية كان من أهمها تعليمات النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية الخاصة بمركز الإيداع والتعليمات الرعاية الطبية لموظفي بورصة عمان، كما أقر المجلس تعديل تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.

تعتبر مخالفة أحكام قانون الأوراق المالية تقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي من الوثائق التي يتم تقديمها إلى الهيئة.



إعداد مشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان

إيماناً منها بأهمية وجود قواعد وأسس لحوكمة الشركات المدرجة في البورصة، وضمن إطار عملها لتطوير سوق رأس المال الوطني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد أعدت الهيئة بالاشتراك مع مؤسسات سوق رأس المال، مسودة دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في البورصة، بهدف وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة في هذه الشركات، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) وتوصيات البنك الدولي وخبراء من الجمعية الوطنية للوسطاء الماليين الأمريكية (NASD) National Association of Securities Dealers.

وجاء إعداد هذا المشروع بعد أن قامت الهيئة بدعوة البنك الدولي لإجراء تقييم لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الأردن والتشريعات النافذة ذات الصلة، حيث أجرى البنك عملية التقييم وأعد تقريراً خلص إلى نتائج وتوصيات محددة. وقد أشار التقرير إلى أن هناك مبادئ للحوكمة تطبق في الأردن بشكل عام تحكمها مواد موزعة في عدد من التشريعات أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات، وأن هناك العديد من الخطوات التي من الممكن القيام بها لتعزيز الحوكمة المؤسسية في الأردن. وقد أظهر التقرير بشكل واضح أن موقع الأردن من تطبيق مبادئ الحوكمة هو موقع متقدم وأعلى من المعدل الدولي.

وتعتمد الهيئة تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب "الالتزام أو تفسير عدم الالتزام" "Comply or Explain" والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل، وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الإلتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي والمعرفة بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الإلتزام الكامل بها بشكل متدرج.

ويحتوي مشروع الدليل على خمسة فصول، أولها فصل التعاريف المتعلقة بالقواعد التي تضمنها هذا الدليل. والثاني تحت عنوان مجلس إدارة الشركة، ويحدد الأطر التنظيمية العامة لعمل المجلس وصلاحياته ومهامه ومسؤولياته بشكل مفصل، كما يبحث هذا الفصل للجان التي يشكلها المجلس وهي بشكل رئيسي لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المراقبة الداخلية ولجنة التدقيق، وأعمال ومهام هذه اللجان، كما يغطي الفصل الثالث موضوع الهيئة العامة للشركة واجتماعاتها وواجبات إدارة الشركة تجاه المساهمين بما يمكن المساهمين من المشاركة بفعالية وممارسة حقوقهم ويوفر المعلومات الضرورية لهم. أما الفصل الرابع فيتطرق إلى حقوق المساهمين العامة وحقوقهم ضمن صلاحيات الهيئة العامة. ويبحث الفصل الأخير موضوع الإفصاح والشفافية والتقارير والمعلومات التي يتوجب على الشركة الإعلان عنها ومهام وصلاحيات لجنة التدقيق، إضافة إلى أحكام تتعلق بالمدقق الخارجي للشركة وواجباته ومهامه.

وقد تضمن الدليل عدداً من المفاهيم والتطبيقات الجديدة التي لم ترد في أي من التشريعات القائمة مما يستدعي إعادة النظر في عدد من أحكام هذه التشريعات. ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة والتوصية باعتماد التصويت التراكمي في انتخابات مجلس الإدارة بهدف تعزيز حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم بشكل رئيسي ومفهوم الأطراف ذوي المصالح Stakeholders وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة Related Party Transactions إضافة إلى منع الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والزام مجلس الإدارة بتشكيل اللجان الدائمة المشار إليها سابقاً وهي لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المراقبة الداخلية.

وتأمل الهيئة أن تسعى إدارات الشركات المساهمة المدرجة في البورصة وكافة الأطراف المرتبطة بالشركات إلى تطبيق هذه القواعد بما يعمق الثقة في هذه الشركات من خلال تعزيز أداء إداراتها ويحفظ حقوق كافة الأطراف المرتبطة بها، ويساهم بالتالي في تعزيز أداء اقتصادنا الوطني وزيادة الثقة فيه وفي المناخ الاستثماري. وقد نشرت الهيئة هذه المسودة على موقعها الإلكتروني وتم إرسالها إلى الجهات المعنية من مؤسسات حكومية وشركات مساهمة عامة وشركات خدمات مالية وأكاديميين ومدققين الحسابات وغيرهم بهدف الحصول على آرائهم وملاحظاتهم.

تهدف قواعد حوكمة الشركات إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها.

مشروع المركز المالي الوطني الأردني

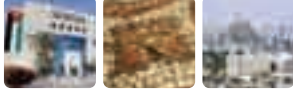
ضمن جهود الهيئة لتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة وتعزيز تواجد الأردن كمركز مالي إقليمي متميز يوفر الخدمات اللازمة لكافة المتعاملين في سوق رأس المال وفق أحدث المعايير الدولية، فقد بدأت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء المركز المالي الوطني الأردني ليكون مركزاً مالياً إقليمياً متميزاً يوفر المرافق الضرورية لبيئة استثمارية جاذبة آمنة وفق أحدث المعايير والأسس الدولية، ويعكس الوجه الحضاري للمملكة والتقدم والتطور الذي يشهده سوق رأس المال الوطني.

وسيضم المبنى الذي سيقام على الأرض المحاذية للمبنى الحالي لمؤسسات سوق رأس المال، المؤسسات العاملة في سوق رأس المال الوطني ومكاتب لشركات الخدمات المالية، ومكاتب إدارية لمؤسسات السوق وقاعات للتدريب وقاعة خاصة بالمستثمرين تحتوي على كافة التجهيزات الفنية وشاشات العرض وشبكات الإتصال التي تمكنهم من متابعة استثماراتهم وعمليات التداول، إضافة إلى أحدث الأنظمة الالكترونية والمرافق والخدمات العامة اللازمة. كما وسيضم المبنى المعهد التدريبي الخاص بسوق رأس المال والذي تعمل هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع عدد من الجهات الدولية منها الجمعية الوطنية الأميركية للمتعاملين في الأوراق المالية (NASD) National Association of Securities Dealers على تأسيسه وفق أحدث المعايير الدولية. وسيمنح المعهد الذي سيوفر خدماته على المستوى الإقليمي أيضاً الشهادات المعتمدة من الجهات ذات العلاقة لمقدمي الخدمات المالية وفق المتطلبات القانونية وبما يساهم في خلق كوادر ومهن جديدة ذات كفاءة عالية على المستوى المحلي والإقليمي.

وقد وقعت الهيئة بتاريخ 2006/6/22 نيابةً عن مؤسسات سوق رأس المال اتفاقية إدارة مشروع المبنى مع شركة محلية. حيث ستقوم الشركة بموجب الاتفاقية الموقعة بأعمال مدير الإنشاء من إعداد وثائق التصميم والإشراف والتنفيذ واختيار مكاتب التصميم القادرة على إبراز هذا المشروع بكافة معالمه الحضارية والمعمارية والتنسيق مع مراكز متخصصة في إعداد الدراسات التي من شأنها إدخال تكنولوجيا متطورة لمختلف أنظمة المبنى ومتابعة الإنشاء حتى اكتمال المشروع.

ويأتي هذا المشروع تنفيذاً لأحد أهم ما ورد من خطط ومشاريع تطويرية تضمنتها إستراتيجية تشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الوطني والتي أعدتها هيئة الأوراق المالية وأقرها مجلس الوزراء في نهاية العام 2004، كما يأتي تنفيذاً لمشاريعها وبرامجها لتنفيذ توصيات الأجندة الوطنية.





الإصدارات

تسعى الشركات بشكل عام إلى رفع رؤوس أموالها أو إصدار سندات بهدف الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها وخطتها المستقبلية. والهيئة هي الجهة الرسمية التي تقوم بتنظيم عمليات إصدار الأسهم الجديدة والسندات فيما يخص الشركات المساهمة العامة. وعلى الجهة المصدرة للأوراق المالية تسجيل هذه الأوراق لدى الهيئة، حيث يعتبر هذا التسجيل التوثيق الرسمي لهذه الأوراق. ويتم بعد ذلك تسجيلها لمالكها في مركز إيداع الأوراق المالية ومن ثم إدراجها في بورصة عمان ليتم تداولها.

وقد أُلزم قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الشركة المصدرة عند عملية العرض العام للأوراق المالية، أن تقدم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، وتقديم البيانات التي ترى الهيئة ضرورة إطلاع المستثمر عليها. وتعتبر نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين حول الورقة المالية المنوي إصدارها. وهي كذلك أول عملية إفصاح يقوم بها المصدر عند إصدار الورقة المالية.

وبعد تقديم نشرة الإصدار إلى الهيئة يوافق مجلس المفوضين على إنفاذها في حالة تحقق أو توفر متطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه. وله الحق في رفضها أو إيقاف إنفاذها إذا تبين له أنها تحتوي على بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة أو أنها لا تتضمن معلومات جوهرية تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري أو إذا كانت تتضمن معلومات تم عرضها بصورة تجعل المعلومات الأخرى في النشرة غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة.

وفي حال تضمنت نشرة الإصدار بيانات غير صحيحة تتعلق بمعلومات جوهرية أو تم حذف هذه المعلومات فإن المصدر وأي شخص وقع على هذه النشرة يعتبر مخالفاً لقانون الأوراق المالية. ولكي تكتمل نشرة الإصدار فقد أُلزم القانون أن تكون النشرة موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس هيئة المديرين وكل من المدير العام أو المدير التنفيذي والمدير المالي للمصدر، وكذلك موقعة من غالبية المؤسسين أو غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو غالبية الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومدير الإصدار، ومدقق الحسابات الذي صادق على البيانات المالية.

وفي العام 2006 وافقت الهيئة على إنفاذ اثنتين وخمسين نشرة إصدار بعد دراستها واستيفائها كافة متطلبات قانون الأوراق المالية والتعليمات إصدار الأوراق المالية، منها خمسين نشرة إصدار أسهم ونشرتي إصدار اسناد قرض لشركة مساهمة عامة. ومن الجدير بالذكر أنه يجوز لمجلس المفوضين إعفاء الشركات المصدرة للأوراق المالية من تقديم نشرة إصدار في حالات حددها قانون الأوراق المالية.

وقد قامت 43 شركة مساهمة عامة بطرح أسهم جديدة لزيادة رؤوس أموالها بواسطة الاكتتاب الخاص للمساهمين القدامى أو لمستثمرين معينين أو عن طريق رسملة ديون هذه الشركات وتحولها إلى أسهم وتسجيل هذه الأسهم لدى الهيئة. ولغاية تاريخ 2006/12/31 بلغت عدد الأسهم المعروضة 547 مليون سهم بقيمة 1,947 مليون دينار، تم تغطية 535 مليون سهم منها بقيمة 1,930 مليون دينار وبما نسبته 98% من الأسهم المعروضة، مقارنة مع 64 شركة مساهمة عامة قامت بزيادة رؤوس أموالها بقيمة 691 مليون دينار لعام 2005 وبارتفاع نسبته 182% (ملحق رقم 1 جدول رقم 1). كما قامت 17 شركة بتغطية أسهم مسجلة في أعوام سابقة عددها 5.7 مليون سهم بقيمة 17 مليون ديناراً (ملحق رقم 1 جدول رقم 2)، لتبلغ في عام 2006 عدد الأسهم التي تم تغطيتها 541 مليون سهم بقيمة 1,947 مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر بأن عام 2006 شهد تأسيس شركات مساهمة عامة جديدة بالإضافة إلى تحول الصفة القانونية لمجموعة من الشركات من ذات مسؤولية محدودة إلى مساهمة عامة، حيث تم تسجيل 18 شركة مساهمة عامة جديدة قامت بإصدار 406.5 مليون سهم بقيمة 407 مليون دينار (ملحق رقم 1 جدول رقم 3)، مقارنة مع 7 شركات في عام 2005 برأسمال مقداره 54.7 مليون دينار. أما بالنسبة للشركات التي تحولت صفتها القانونية من ذات مسؤولية محدودة إلى مساهمة عامة فقد بلغ عددها 7 شركات ورأسمال مقداره 58 مليون دينار، مقابل 13 شركة في العام الماضي ورأسمال مقداره 103.5 مليون دينار. ومما تجدر الإشارة إليه بأن شركة الجميل للاستثمارات العامة قامت بزيادة رأسمالها عند تحول صفتها القانونية (ملحق رقم 1 جدول رقم 4).

على كل شركة مساهمة عامة منشأة في المملكة وكل مصدر عام فيها أن يقدم بطلب لإدراج أوراقه المالية المصدرة لتداولها في السوق.

وقامت 56 شركة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري أو الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار أو جزء منها، حيث بلغ عدد الأسهم المصدرة 331 مليون سهم بقيمة 331 مليون دينار، مقارنة مع 54 شركة مساهمة عامة قامت بزيادة رؤوس أموالها بقيمة 159 مليون دينار في عام 2005، علماً بأن الأسهم المجانية يتم توزيعها على مالكي أسهم الشركة كل بنسبة مساهمته في رأس مال الشركة (ملحق رقم 1 جدول رقم 5).

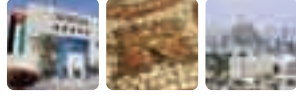
وفيما يتعلق بإصدار اسناد القرض من قبل الشركات المساهمة العامة أو الخاصة، فقد بلغت 16 إصداراً للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بقيمة 546 مليون دينار، تم تغطية ما مجموعه 65.750 مليون دينار منها مقابل 12 إصداراً في عام 2005 بقيمة 60.6 مليون دينار (ملحق رقم 1 جدول رقم 6). وبلغت قيمة السندات الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها 843 مليون دينار مقارنة مع 614 مليون دينار لعام 2005 (ملحق رقم 1 جدول رقم 7).

صناديق الاستثمار المشترك

حددت تعليمات الاستثمار المشترك شروط وإجراءات تأسيس صناديق الاستثمار المشترك وآلية عملها والالتزامات المترتبة عليها. ويخضع لرقابة الهيئة حالياً أربعة صناديق أردنية مفتوحة وهي صندوق الثقة الأول للاستثمارات المالية وصندوق النمو للاستثمارات المالية وصندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية وصندوق الأقق- بنك الصادرات والتمويل.

وبما أن هذه الصناديق مفتوحة فإنها تسجل لدى الهيئة لكنها لا تدرج في بورصة عمان، ويتم التعامل بوحداتها الاستثمارية من خلال علاقة مباشرة بين المستثمر والصندوق، ويصدر الصندوق أي عدد من الوحدات الاستثمارية للمستثمر الذي يرغب بالشراء. كما يكون الصندوق مستعداً لاستعادة أي عدد من الوحدات التي يرغب المستثمرون ببيعها. ويتم التعامل بالوحدة الاستثمارية للصندوق على أساس صافي قيمة الموجودات للصندوق في تاريخ البيع أو الشراء. ويلتزم الصندوق بتقديم بياناته المالية الدورية للهيئة كما يلتزم بالإعلان عن صافي قيمة موجوداته مرتين على الأقل في كل شهر وذلك لتمكين المستثمرين من متابعة أدائه بشكل مستمر واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على ذلك. وتعمل الهيئة على مراجعة وتحديث تعليمات صناديق الاستثمار المشترك الحالية بما يشجع تأسيس مثل هذا النوع من الأدوات المالية وفق معايير تنظيمية متعارف عليها دولياً.





الإفصاح

يعتبر الإفصاح الأولي والدوري الدقيق وتوفير المعلومات للجمهور وللمستثمرين من المقومات الأساسية في الأسواق المالية لكونها تساعد في الوصول إلى سوق يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة. وتقوم دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المصدرة للأوراق المالية بقانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين بما يعزز التزام هذه الجهات بالقانون وبالتعليمات.

وهناك عدة مراحل لعملية الإفصاح عن المعلومات يتوجب على الشركات المصدرة القيام بها، وهي إضافة إلى الإفصاح الأولي عن طريق نشرة الإصدار، هناك الإفصاح الدوري المستمر عن البيانات المالية، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والإفصاح عن تعاملات المطلعين وكبار المساهمين.

وتقوم دائرة الإفصاح في الهيئة بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية، وتقريرها السنوي، والبيانات نصف السنوية، وتقوم بدراسة هذه التقارير الواردة إليها من الشركات المساهمة العامة والتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة في المواعيد والمتطلبات المحددة في القانون والتعليمات. كما تعمل الدائرة على متابعة مدى تقيد الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأية أحداث مهمة تهم المستثمرين وتؤثر على أسعار أوراقها المالية.

وبموجب قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح، يتوجب على الشركات تزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية خلال فترة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وتقريرها السنوي خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وبياناتها نصف السنوية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف سنتها المالية. ومن الجدير بالذكر أن التزام الشركات المساهمة العامة بنتائج أعمالها الأولية في العام 2006 كان أفضل من العام السابق، حيث قامت 95% من الشركات المساهمة العامة بتزويد الهيئة بهذه البيانات في الوقت المحدد مقارنة مع 82% لعام 2005، وبلغت نسبة التزام الشركات بتزويد الهيئة ببياناتها نصف السنوية بمواعيدها المحددة مقارنة بالأعوام السابقة نسبة 88% مقارنة مع 85% لعام 2005. كما تحسن مستوى التزام الشركات التي زودت الهيئة بتقريرها السنوية في المواعيد المحددة، حيث قامت 88% من الشركات بتزويد الهيئة بهذه البيانات مقارنة مع 74% لعام 2005.

جدول رقم (1)

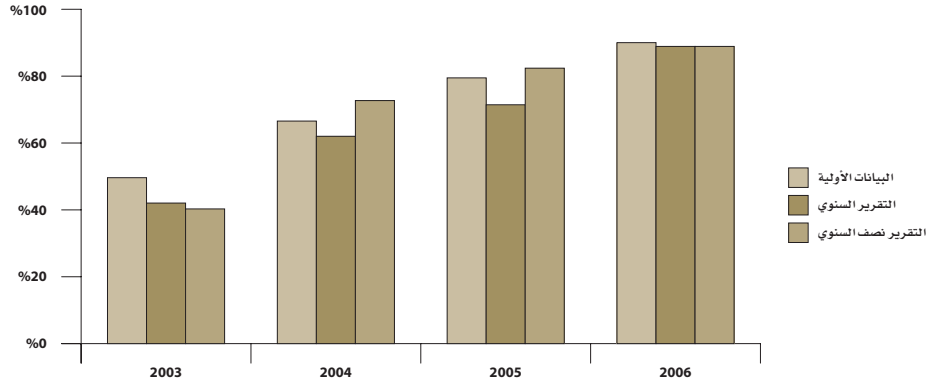
نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية ونتائج الأعمال الأولية في الوقت المحدد

البيانات الدورية	2006	2005	2004	2003
البيانات الأولية	95%	82%	69%	51%
التقرير السنوي	88%	74%	64%	43%
التقرير نصف السنوي	88%	85%	75%	41%

من أهم واجبات الشركات المساهمة العامة تجاه المستثمرين إصدار التقارير الدورية والإفصاح عنها، إضافة للإفصاح عن الأمور الجوهرية التي تؤثر على سعر الورقة المالية.

شكل رقم (1)

نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية ونتائج الأعمال الأولية في الوقت المحدد



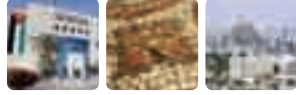
تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسب التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية ونتائج الأعمال الأولية في الوقت المحدد يعود إلى المتابعة الحثيثة من قبل الهيئة للشركات حيث تقوم بتوجيه كتب تذكيرية للشركات لكي تقوم بتزويد الهيئة بهذه التقارير بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة.

مخالفات تعليمات الإفصاح

1. عدم قيام عدد من الشركات بالإفصاح عن بياناتها الدورية ضمن المواعيد المحددة
بلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بنتائج أعمالها الأولية ضمن الموعد المحدد 10 شركات، تم فرض غرامة مالية على 3 شركات منها وتم قيد المخالفات في السجل المهني. وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي في الموعد المحدد 24 شركة، تم فرض غرامة مالية على 12 شركة منها وقيد المخالفات في السجل المهني. كما بلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بالبيانات نصف السنوية 25 شركة، تم فرض غرامة مالية على 16 شركة منها وقيد المخالفات في السجل المهني. وقد تم مخاطبة الشركات جميعاً والتأكيد عليها بضرورة التقيد بالقانون، حيث استجابت معظمها لطلب الهيئة باستثناء بعض الشركات التي تم فرض غرامة عليها بقرار من مجلس مفوضي الهيئة. ومن الجدير ذكره أن معظم الشركات قامت بصورة أو بأخرى بالإفصاح عن بياناتها الدورية خلال العام 2006 وذلك نتيجة للمتابعة الحثيثة من الهيئة لهذه الشركات. وشكلت مخالفات عدم تزويد الهيئة بالتقرير السنوي ضمن الموعد المحدد لذلك ما نسبته 5% من مجموع المخالفات التي اتخذت بحق الشركات.

2. عدم قيام 131 شركة بتزويد الهيئة بكافة المعلومات المطلوبة
حيث لم تقم هذه الشركات بتضمين تقاريرها السنوية كافة المعلومات المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح. فعلى سبيل المثال، كان هناك نقص في بعض التقارير حيث لم تتضمن تقارير بعض الشركات معلومات حول بعض الأمور مثل إنجازات الشركة، الوضع التنافسي لها، سلسلة الأرباح السنوية، التحليل المالي، أسماء كبار مالكي الأسهم، ونبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذية. وقد تم فرض غرامة مالية على هذه الشركات وقيد المخالفة في السجل المهني لها. فيما بلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بالبيانات نصف السنوية بشكل مكتمل شركة واحدة، حيث تم فرض غرامة مالية عليها.

3. عدم قيام 30 شركة بإعلام الهيئة عن الأمور الجوهرية التي تؤثر على أسعار أوراقها المالية
حيث تم فرض غرامة مالية على 26 منها، تراوحت ما بين خمسمائة وألف دينار، إضافة إلى تسجيل تلك المخالفات في السجل المهني للمخالفات لدى الهيئة.



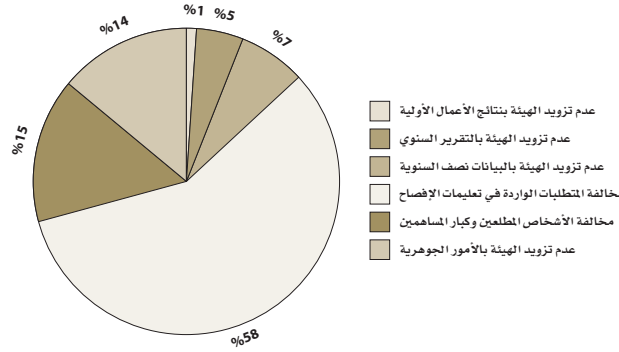
جدول رقم (2)

توزيع المخالفات التي قامت الهيئة بمتابعتها للعام 2006، المتعلقة بالإفصاح الدوري والأمور الجوهرية وتعاملات المطلعين

النسبة المئوية	نوع المخالفة
1	عدم تزويد الهيئة بنتائج الأعمال الأولية
5	عدم تزويد الهيئة بالتقرير السنوي
7	عدم تزويد الهيئة بالبيانات نصف السنوية
58	مخالفة المتطلبات الواردة في تعليمات الإفصاح
15	مخالفة الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين
14	عدم تزويد الهيئة بالأمور الجوهرية

شكل رقم (2)

توزيع المخالفات التي قامت الهيئة بمتابعتها للعام 2006، المتعلقة بالإفصاح الدوري والأمور الجوهرية وتعاملات المطلعين



تعاملات المطلعين

تقوم دائرة الإفصاح بمتابعة تعاملات الأشخاص المطلعين وأقربائهم بمن فيهم رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية وكبار المساهمين، والذين يتوجب عليهم بموجب تعليمات الإفصاح إعلام الهيئة بهذه التعاملات، علماً بأن التعليمات توجب على أي شخص يمتلك أو يقع تحت تصرفه 5% أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ 1% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته من الشراء عند الوصول إلى نسبة 10%.

كما وألزمت تعليمات الإفصاح رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية إعلام الهيئة خطياً عما يملكونه هم أو أي من أقربائهم من أوراق مالية مصدرة من قبل الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابهم أو تعيينهم. يذكر أن غالبية المطلعين وكبار المساهمين قد امتثلوا للمتطلبات القانونية بالإفصاح باستثناء 33 شخصاً، تم فرض غرامات على 21 منهم تراوحت ما بين مائتين وخمسين وسبعمائة وخمسين ديناراً.

التعاون العربي والدولي

استمرت الهيئة في تعزيز حضورها وعلاقاتها على المستوى العربي والدولي بما يخدم تحقيق أهدافها ويمكنها من متابعة التطورات ذات العلاقة بعملها، وبما يساهم في الترويج لسوق رأس المال الوطني. وضمن هذا الإطار فقد تابعت الهيئة القيام بدورها النشط والفاعل في منظمة IOSCO، وشاركت في اجتماعاتها وفي المؤتمر السنوي لهذه المنظمة والذي عقد في مدينة هونج كونج، حيث تم خلاله إعادة انتخاب الهيئة لعضوية اللجنة التنفيذية في المنظمة ولموقع نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة وهما موقعان تحتلتهما الهيئة منذ العام 2002.

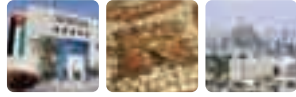
ومن التطورات الهامة على المستوى العربي، فقد ساهمت الهيئة بشكل فاعل في إخراج فكرة الاتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية إلى حيز الوجود حيث شاركت بشكل رئيسي في المشاورات والاجتماعات التمهيدية، وساهمت من خلال عضويتها في اللجنة الفنية المشكلة من خمسة دول عربية في وضع النظام الأساسي والدخلي لهذا الاتحاد الذي من المقرر الإعلان عن تأسيسه رسمياً خلال الشهر الأول من عام 2007. ومن أهم الأهداف التي سيسعى الاتحاد إلى تحقيقها:

1. التعاون للوصول إلى أعلى درجات التنسيق من أجل الحفاظ على كفاءة وسلامة معاملات أسواق الأوراق المالية العربية.
2. تبادل المعلومات والمساعدات الفنية والخبرات الخاصة من أجل دعم تطور الأسواق العربية، ووضع قواعد تنظيمية فعالة لها.
3. العمل على توحيد الجهود من أجل الوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في الأسواق.
4. التنسيق والتعاون بين الأعضاء فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة لتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتوافق بينها.
5. السعي من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار العربي، وتوسيع قاعدته وتنوع أدواته.
6. الارتقاء بمستوى أداء قطاع الأوراق المالية العربية.
7. تشجيع الإدراج والتداول المشترك في الأسواق العربية.

كما تم خلال العام الماضي توقيع مذكرتي تفاهم مع كل من هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة الأوراق المالية الصينية بهدف إيجاد إطار عملي للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع هاتين الهيئتين الرقابيتين بما يساهم في حماية المستثمرين وتطوير أسواق رأس المال في الأردن والإمارات والصين. يذكر أن الهيئة ترتبط بالعديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع نظيراتها في عدد من الدول العربية والأجنبية.

وقد استقبلت الهيئة خلال العام الماضي العديد من الوفود العربية والأجنبية بهدف تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئة والاطلاع على التجربة الأردنية في مجال إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني. كما شاركت في العديد من اللقاءات على المستوى العربي والدولي، كان من أهمها:

1. المنتدى الأول لأسواق المال الخليجية، الذي عقد في دبي خلال الفترة 14-16/3/2006.
2. المؤتمر السنوي لاتحاد أسواق المال العربية، الذي عقد في بيروت خلال الفترة 20-22/5/2006.
3. المؤتمر السنوي الحادي والثلاثين لمنظمة IOSCO، الذي عقد في هونج كونج خلال الفترة 5-8/6/2006.
4. اجتماعات اللجنة المشتركة الأردنية الباكستانية، الذي عقد في الباكستان خلال الفترة 26-27/6/2006.
5. مؤتمر Issuers & Investors Conference، الذي عقد في ماليزيا خلال الفترة 15-14/8/2006.
6. مؤتمر International Market Authorities on Regulation of Derivatives Products, Markets and Financial Intermediaries، الذي عقد في شيكاغو خلال الفترة 16-20/10/2006.
7. مؤتمر Corporate Governance in the Middle East and North Africa، الذي عقد في دبي خلال الفترة 26-27/11/2006.
8. ندوة Surveillance Solution to Stock Exchanges and Regulators in the Global Financial Community، التي عقدت في دبي في تاريخ 27/11/2006.
9. المؤتمر الثاني للاستثمار وأسواق المال، الذي عقد في دمشق خلال الفترة 4-5/12/2006.



التدريب وثقافة الجمهور

أ. التدريب

تولي الهيئة أهمية كبيرة لموضوع تدريب موظفي الهيئة لرفع كفاءتهم العلمية والمهنية واطلاعهم على أهم التطورات على الصعيد الدولي. وقد عقدت الهيئة خلال العام 2006 عدداً من البرامج التدريبية بالتنسيق مع جهات عربية ودولية، كما تم إيفاد أربعة وسبعين موظفاً أي بنسبة 66% من إجمالي عدد الموظفين في دورات تدريبية ومؤتمرات متخصصة خارج المملكة وداخلها، كانت على النحو التالي:

الدورات	عدد الموظفين	عدد المشاركات
داخلية	52	76
خارجية	22	26

ومن أهم الندوات واللقاءات التي عقدتها الهيئة خلال عام 2006

1. المنتدى الثاني لحوكمة الشركات Corporate Governance Global Forum، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC والبنك الدولي ومؤسسة Global Corporate Governance Forum (GCGF).
2. ندوة "صناديق الاستثمار المشترك"، بالتعاون مع برنامج أمير والمؤسسة الوطنية الأمريكية للوسطاء الماليين NASD.
3. البرنامج التأهيلي الأول لضباط الامتثال لدى شركات الخدمات المالية.
4. البرنامج التأهيلي لمدير الإصدار.

ومن أهم اللقاءات التدريبية الخارجية التي شارك فيها موظفو الهيئة ما يلي:

1. برنامج International Institute for Securities Market Development، الذي عقد في واشنطن خلال الفترة من 2004/4/27-17.
2. برنامج Securities Market Regulations Program، الذي عقد في تورونتو-كندا خلال الفترة 2006/7/29-23.
3. البرنامج التدريبي Market Oversight Training Program - a Practical Approach الذي عقد في مدريد خلال الفترة 2006/10/6-2.
4. برنامج Emerging Markets Program، الذي عقد في ماليزيا خلال الفترة 2006/9/22-16.
5. ندوة Application of Basel II to Trading Activities and the Treatment of Double Default Effects الذي عقد في مدريد خلال الفترة 2007/11/8-7.

ب. ثقافة الاستثمار

تعمل الهيئة وبشكل مستمر على نشر التوعية والمعرفة بكافة الأمور المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية لدى كافة شرائح المجتمع، حيث شهد العام الماضي العديد من الفعاليات والتطورات في هذا الشأن كان من أهمها ما يلي:

1. عملت الهيئة على إنشاء كرسي خاص في الجامعات الأردنية بهدف تدريس مواد تتعلق بسوق رأس المال وتشريعاته والاستثمار فيه، وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال. وقد تم وضع تعليمات خاصة للكرسي نصت على تشكيل مجلس أمناء مستقل، وتخصيص خبراء وأكاديميين لتدريس المواد ذات العلاقة، كما حددت التعليمات مصادر تمويله حيث سيكون ذلك بشكل رئيس من الأموال التي ستخصصها الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الوطني.
2. أثمرت اتصالات الهيئة مع الجهات المعنية وجهودها لنشر التوعية في الجامعات الوطنية، عن نجاح تمثل في بدء عدد من الجامعات الوطنية في تضمين مناهجها التعليمية مواد ومواضيع عن الاستثمار في الأوراق المالية وعن سوق رأس المال الوطني ومؤسساته والتشريعات المنظمة لعمله.

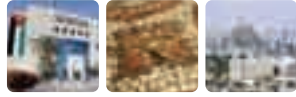
من أهم الممارسات المحظورة في سوق رأس المال، تقديم بيانات غير صحيحة وتصديق مدقق الحسابات على بيانات غير صحيحة واستغلال معلومات داخلية غير معلنة لتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر.

3. تم تنظيم العديد من المحاضرات واللقاءات التثقيفية خلال العام 2006 مع الجهات الرسمية منها كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية واللجنة التوجيهية والدارسين والضباط في الكلية، ومع ضباط سلاح الجو الملكي وضباط دائرة المخبرات العامة وضباط مديرية مكافحة الفساد، ولقاء مع كلية الأمير الحسين بن عبد الله الفنية العسكرية.

4. عقدت هيئة الأوراق المالية ورشة عمل خاصة بالقطاع الإعلامي حول "أهمية وتأثير الإعلام على سوق الأوراق المالية" بهدف إطلاع القطاع الإعلامي على التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل مؤسسات سوق رأس المال وآليات الرقابة والتداول والتسوية والتفاصيل فيه وعلى آخر التطورات في هذا المجال.

كما استقبلت العديد من طلبة الجامعات والمعاهد الأردنية وطلاب الثانوية العامة بهدف إطلاعهم على آخر التطورات التي يشهدها سوق رأس المال وتعزيز ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لديهم.





الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال

تخضع كل من بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية لرقابة هيئة الأوراق المالية، وتتم متابعة عمل هاتين المؤسستين من خلال دائرتي الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال والرقابة على التداول في الهيئة.

أ. بورصة عمان

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال بالتأكد من قيام بورصة عمان بمراقبة أعمال التداول والإشراف على أعضائها والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة البورصة والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق القانون والأنظمة والتعليمات من خلال مراجعة وتدقيق التقارير التي تقدمها البورصة للدائرة والتعاميم الصادرة عنها والمراسلات الموجهة لأعضائها، كما ينظر مجلس مفوضي الهيئة في قرارات مجلس إدارة البورصة بشكل دوري ومنتظم.

الرقابة على التداول

ترتبط دائرة الرقابة على التداول بعدة أنظمة هي نظام التداول المستخدم في بورصة عمان ونظام MIS ونظام SMART ونظام MAS ونظام مركز إيداع الأوراق المالية. حيث تساعد هذه الأنظمة الدائرة على مراقبة وتحليل العمليات المنفذة في بورصة عمان. وتقوم الدائرة يومياً بمراقبة جلسة تداول بورصة عمان ومتابعة كافة العمليات المنفذة خلال هذه الفترة ومع وجود الأنظمة المذكورة أعلاه. كما يتم العمل على متابعة أسماء الأشخاص المتعاملين على الأوراق المالية مباشرة ومعرفة عدد الأوراق المالية التي يملكونها والكميات المراد تنفيذها بيعاً وشراءً. وفي ظل هذه المعطيات تقوم الدائرة مباشرة بتصحيح أي خطأ تداول محتمل حدوثه عن طريق الاتصال المباشر مع مكاتب الوساطة المالية لتلافي هذا الخطأ قبل حدوثه مع التأكيد عليهم وتبنيهم بعدم تكراره.

وفي حالة وجود مخالفات جوهرية تتم متابعتها بعد الجلسة، حيث يتم تحليل موسع للعمليات التي يشتبه بوجود مخالفات فيها، وتتم دراسة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة خلال تلك الجلسة وخلال الجلسات السابقة لتأكيد أو نفي حدوث المخالفة. وفي حال التأكد من وجود مخالفة يتم السير بإجراءات إشعار الجهة المخالفة وإتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بتلك المخالفة.

كما تقوم الدائرة بمراقبة كافة عمليات التداول وتولي أهمية خاصة لعمليات التداول التي تتم من قبل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين اللذين يتبين أن هنالك علاقة ما تربطهم من حيث التعاملات بالإضافة إلى الأشخاص المرخصين اللذين يكررون ارتكابهم للمخالفات. وتعمل الدائرة على دراسة تغيرات الأسعار خلال الجلسة وتقارنها مع تغيرات الأسعار خلال الجلسات السابقة. وفي حال تبين وجود ارتفاع أو انخفاض في سعر ورقة مالية ملفت للنظر تتم دراسة الافصاحات الواردة من الشركة. وفي حال عدم وجود افصاحات تبرر هذا التغير في السعر تقوم الدائرة بمخاطبة الشركة المصدرة للورقة المالية والطلب منها تزويد الهيئة بأية معلومات أو أحداث جوهرية قد تكون وراء هذا التغير. وعند الحصول على رد الشركة يتم تعميمه على جمهور المستثمرين وذلك بهدف توفير العدالة بين المتعاملين وتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري المبني على معلومات صحيحة.

كما تقوم الدائرة بإعداد تقارير يومية تتضمن أحجام التداول والتغيرات في الأسعار وأكثر الشركات تداولاً وأكثرها تذبذباً بالأسعار. وتكون هذه الأرقام مقارنة مع الأيام السابقة كما تتضمن التقارير تفاصيل الصفقات الكبيرة ونسبة شراء وبيع الوسيط لعملائه ولمحفظته من حجم التداول الإجمالي.

أداء البورصة خلال عام 2006

شهدت بورصة عمان مثل غالبية البورصات العربية، حركة تصحيحية أدت إلى حدوث تراجع في أسعار الأسهم وبعض مؤشرات الأداء، حيث انخفضت أسعار الأسهم في نهاية العام بنسبة 33% مقارنة مع إغلاق العام الماضي، وهي نسبة معتدلة جداً مقارنة مع نسب انخفاض العديد من الأسواق المجاورة. وبلغ حجم تداول الأسهم حوالي 14.2 مليار دينار بنسبة انخفاض 16%. وارتفع عدد الأسهم المتداولة إلى 4.1

إذا أردت شراء وبيع الأوراق المالية في بورصة عمان فعليك مراجعة وسيط مالي مرخص من هيئة الأوراق المالية وقراءة اللائحة مع وسيطك قبل توقيعها والتأكد من العمولة المطلوبة وفق الحدود المعمول بها ومتابعة استثماراتك أولاً بأول.

مليار سهم بزيادة 59%. كما ارتفع عدد العقود المنفذة إلى 3.4 مليون عقد بزيادة 44%. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية عام 2006 ما مقداره 21.1 مليار دينار شكلت ما نسبته 234% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ حجم تداول حقوق الإكتتاب التي يتم تداولها لأول مرة هذا العام وفق تعليمات تداول حقوق الإكتتاب التي أصدرتها الهيئة 4.7 مليون حق بلغت قيمتها 5.4 مليون دينار.

ب. مركز إيداع الأوراق المالية

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال بمتابعة مدى قيام المركز بأعماله ونشاطاته وفق القانون والأنظمة والتعليمات. ويقوم المركز يومياً بتحديث سجلات المساهمين في الشركات المساهمة العامة المتداولة وغير المتداولة في بورصة عمان، وذلك نتيجة التداولات في بورصة عمان بالإضافة إلى تحويلات الأوراق المالية التي تتم من خلال المركز مباشرة، والذي يقوم بإجراء التسويات المالية المتمثلة بقبض ودفع أثمان الأوراق المالية من وإلى الوسطاء من خلال حوالات مصرفية بين حسابات الوسطاء لدى بنوكهم إلى حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني بواسطة نظام التسويات الإجمالية الفورية/ الأردن (RTGS-JO). حيث قام المركز خلال العام 2006 بقبض ودفع مبلغ 2.81 مليار دينار من خلال حساب التسوية.

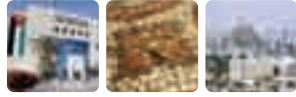
ومن المهام الرئيسية التي يقوم بها المركز تنفيذ عمليات التحويل الارثي والتحويل العائلي، حيث بلغ عدد التحويلات الارثية خلال عام 2006 حوالي 17 ألف عملية تحويل ارثي تم بموجبها تحويل 24 مليون ورقة مالية وحوالي 14 ألف عملية تحويل عائلي حولت بموجبها 23 مليون ورقة مالية.

في نهاية عام 2006 بلغ عدد المساهمين المودعين لدى المركز 771,978 مساهماً من أصل كامل عدد مساهمي الشركات المساهمة العامة البالغ عددهم 1,026,037 مساهماً، بما نسبته 75% من عدد المساهمين الإجمالي، يملكون 4,954 مليون سهم من أصل كامل عدد الأسهم المصدرة والبالغة 5,092 مليون سهم وبما نسبته 97% من عدد الأسهم المصدرة.

وفي عام 2006 قدم المركز خدمات جديدة لأعضائه ولشريحة المستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال. ومن أبرز هذه الخدمات خدمة الاطلاع على الحسابات والتي تمكن المستثمرين من متابعة محافظهم الاستثمارية وكشوف حساباتهم من الأوراق المالية المودعة وكافة الحركات المنفذة عليها وذلك من خلال موقع المركز على شبكة الانترنت.

وقدم المركز كذلك نظام رهن الأوراق المالية الالكتروني Pledge System الذي تم استحداثه لخدمة أعضاء المركز من البنوك وذلك لتيسير إجراءات المتابعة لأغراض تثبيت إشارات الرهن أو رفعها للأوراق المالية المودعة من قبل البنوك كجهات مرتبهة.





الترخيص والاعتماد

أ. تم منح تراخيص لأحدى عشرة شركة لممارسة أعمال الخدمات المالية وذلك على النحو التالي:

الرقم	الشركة	التراخيص الممنوحة	تاريخ الحصول على الترخيص
1	الصفوة للاستثمارات المالية	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه، الاستشارات المالية	2006/02/02
2	المستشارون العرب للخدمات المالية	إدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية	2006/02/07
3	استثمار للخدمات المالية	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	2006/02/07
4	تداول للأسهم والخدمات المالية	الوسيط المالي	2006/03/22
5	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	2006/05/08
6	النخبة للخدمات المالية	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	2006/05/08
7	الزاهرة للوساطة المالية	الوسيط المالي	2006/05/08
8	نهر الأردن للاستثمار والوساطة المالية	الوسيط المالي	2006/05/30
9	الندوة للخدمات المالية والاستثمار	الوسيط مالي	2006/08/02
10	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	2006/08/30
11	اندماج للوساطة المالية (المفتاح للوساطة المالية)	الوسيط مالي، الاستشارات المالية، أمانة الاستثمار	2006/10/04

ب. تم منح 21 شركة قائمة 28 ترخيصاً وهي على النحو التالي:

الرقم	الشركة	التراخيص الممنوحة	تاريخ منح الترخيص
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	الوسيط لحسابه، الاستشارات المالية	2006/02/02
2	بيت الاستثمار للخدمات المالية	إدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية	2006/02/14
3	العالمية للوساطة والأسواق المالية	التمويل على الهامش	2006/03/28
4	الأمل للاستثمارات المالية	التمويل على الهامش	2006/05/08
5	الوطنية للخدمات المالية	التمويل على الهامش	2006/05/08
6	الأولى للاستثمارات المالية	الاستشارات المالية	2006/07/18
7	عبر الأردن للخدمات المالية	إدارة الاستثمار	2006/07/18
8	الأمناء للاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية	التمويل على الهامش	2006/05/08
9	الأهلي للوساطة المالية	إدارة الاستثمار	2006/05/30
10	إمكان للخدمات المالية	الاستشارات المالية	2006/05/30
11	بيت الأسهم للأوراق المالية	التمويل على الهامش	2006/06/22
12	أمان للأوراق المالية	التمويل على الهامش	2006/06/22
13	الأماني للاستثمارات المالية	التمويل على الهامش	2006/07/25
14	بيت الاستثمار للخدمات المالية	التمويل على الهامش	2006/07/25
15	المتحدة للاستثمارات المالية	التمويل على الهامش	2006/09/05
16	البلاد للأوراق المالية	تمويل على الهامش	2006/10/04
17	البلاد للأوراق المالية	تمويل على الهامش	2006/10/04
18	البلاد للأوراق المالية	تمويل على الهامش	2006/10/11
19	البلاد للأوراق المالية	إدارة الاستثمار	2006/11/07

لا يجوز لأي شخص أن يقوم في الوقت نفسه بعمل مدير استثمار وأمين استثمار للحساب ذاته أو للعميل ذاته.

تاريخ منح الترخيص	التراخيص الممنوحة	الرقم الشركة
2006/11/09	التمويل على الهامش	18 الموارد للوساطة المالية
2006/11/09	التمويل على الهامش	19 المحفظة الوطنية للأوراق المالية
2006/12/06	إدارة الاستثمار	20 بنك المال الأردني
2006/12/21	التمويل على الهامش	21 دننا للاستثمارات المالية

ج. نقل تراخيص:

تم نقل تراخيص 5 بنوك إلى شركات مملوكة بالكامل وفقاً لتعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005، وذلك على النحو التالي:

تاريخ نقل الترخيص	فواع الترخيص المنقول للشركة	اسم الشركة	اسم البنك	الرقم
2006/03/16	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه، الاستشارات المالية إدارة الاستثمار، التمويل على الهامش	شركة الاتحاد للوساطة المالية	بنك الاتحاد للدخار والاستثمار	1
2006/06/22	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه، التمويل على الهامش	شركة الأهلي للوساطة المالية	البنك الأهلي الأردني	2
2006/06/22	الوسيط المالي	شركة سوسيته جنرال-الأردن	بنك سوسيته جنرال-الأردن	3
2006/06/22	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	شركة تفوق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة	بنك الأردن	4
2006/06/22	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	الموارد للوساطة المالية	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	5

د. إلغاء تراخيص:

تم إلغاء 7 تراخيص ممنوحة لـ 6 شركات خدمات مالية وذلك على النحو التالي:

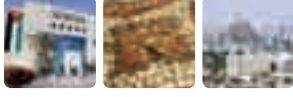
تاريخ إلغاء الترخيص	نوع الترخيص الملغى	نوع الترخيص الممنوح	اسم الشركة	الرقم
2006/02/02	الوسيط لحسابه، الاستشارات المالية	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه، الاستشارات المالية	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1
2006/04/27	الوسيط لحسابه	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	الشروق للوساطة المالية	2
2006/06/22	الوسيط لحسابه	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	بنك سوسيته جنرال-الأردن	3
2006/06/22	الوسيط لحسابه	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه	الجزيرة للاستثمارات المالية	4
2006/06/22	إدارة الاستثمار	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه، الاستشارات المالية، إدارة الاستثمار، التمويل على الهامش	بيت الأسهم للأوراق المالية	5
2006/08/17	إدارة الاستثمار	الوسيط المالي، الوسيط لحسابه، أمانة الاستثمار، إدارة الاستثمار، الاستشارات المالية	الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية	6

هـ. اعتماد أشخاص:

وافقت الهيئة على منح 246 اعتماداً لـ 228 شخصاً طبيعياً لممارسة أعمال الخدمات المالية وذلك على النحو التالي:

نوع الاعتماد	العدد
الوسيط المالي	157
المستشار المالي	32
أمين الاستثمار	4
مدير الاستثمار	21
مدير إصدار	31
الحافظ الأمين	1
المجموع	246

على المرخص له أن يحتفظ بالسجلات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة.



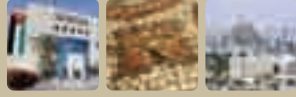
مخالفات شركات الخدمات المالية

تقوم دائرة الترخيص والتفتيش في الهيئة بمتابعة مستمرة لكافة شؤون شركات الخدمات المالية ومدى التزامها بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. كما تقوم بمتابعة مدى تقييد هذه الشركات بمعايير الملاءة من خلال تحليل تقارير الملاءة المالية الأسبوعية التي تقدمها هذه الشركات للهيئة والزيارات التفتيشية ومقارنة بنودها والتي تشمل التحقق من نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية، والمسحوبات الشخصية للشركاء إلى رأس المال المدفوع، وإجمالي الذمم المدينة والدائنة إلى صافي حقوق الملكية. ويتم التحقق من انسجامها مع الحدود العليا لهذه النسب وكذلك إجراء تحليل لنسب السيولة لهذه الشركات ومعرفة وضعها المالي.

ونتيجة لهذه المتابعة، فقد قامت الهيئة من خلال دائرة الترخيص والتفتيش بمخالفة عدد من شركات الخدمات المالية آخذة بعين الاعتبار عند إيقاع قرار المخالفة تكرار بعض المخالفات من قبل بعض الشركات وذلك على النحو التالي:

1. مخالفة خمس شركات خدمات مالية لقيامهم بتقديم بيانات مالية لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة، حيث تم فرض غرامات مالية عليها، أربعة منها بقيمة 5000 دينار لكل واحدة، وواحدة بقيمة 2000 دينار، بالإضافة إلى تعيين مدقق حسابات على الشركات الخمس.
2. مخالفة شركتي خدمات مالية لعدم قيامهما بالمصادقة على صحة توقيع عملائهما، حيث تم التأكيد على واحدة بضرورة الالتزام بالمصادقة، وتم الاكتفاء بالإجراء المتخذ من قبل البورصة بخصوص الأخرى.
3. مخالفة شركتي خدمات مالية لعدم قيامهما بتزويد الهيئة بالاتفاقيات المبرمة من قبلها مع البنوك، حيث تم فرض غرامة على إحداها قيمتها 500 دينار وتم قبول رد الأخرى.
4. إصدار مئة وثمانية عشر مخالفة بحق شركات خدمات مالية لقيامها بمخالفة معايير الملاءة المالية، سواء من حيث عدم تحصيل أرصدة الذمم المدينة للعملاء أو تجاوز أرصدة الذمم المدينة والدائنة للعملاء الحد الأعلى المسموح به أو تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط الحد الأعلى المسموح به أو تجاوز مسحوبات الشركاء الحد الأعلى المسموح به أو لعدم إجراء التسويات المطلوبة على الموجودات المتداولة أو لمخالفة نسبة السيولة أو لانخفاض مبلغ حقوق الملكية المعدل عن الحد الأدنى المسموح به، حيث تم فرض غرامة مالية تتراوح بين 150 ديناراً و3000 دينار على ثمانية وسبعين شركة، وتم قبول رد خمسة وعشرين، والاكتفاء بقيد المخالفة في السجل المهني لعشر شركات، والتأكيد على شركة واحدة بضرورة الالتزام بأحكام المادة المخالفة، وتم تعيين مدقق حسابات على واحدة من شركات الخدمات المالية المخالفة لهذه التعليمات.
5. إصدار ثلاث مخالفات بحق شركات خدمات مالية لمخالفتهم تعليمات التداول من حيث عدم الاحتفاظ بتفاوض العملاء أو الاحتفاظ باتفاقيات غير مطابقة للتعليمات أو عدم تثبيت الوقت والتاريخ عند استلام التفاوض لمراعاة التسلسل في تنفيذ الأوامر، حيث تم فرض غرامة مالية على واحدة منها بقيمة 500 دينار، والاكتفاء بالإجراء المتخذ من البورصة بخصوص الثانية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام المادة المخالفة بخصوص الثالثة.
6. إصدار مخالفة واحدة لتعليمات التمويل على الهامش بحق شركة خدمات مالية حيث قامت بمنح تمويل على الهامش يتجاوز الحد الأعلى المسموح به وتم فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار.
7. إصدار أربعين مخالفة بحق شركات خدمات مالية لقيامها بمخالفة تعليمات الترخيص من حيث عدم تعيين ضابط امتثال للشركة وعدم إعلام الهيئة بأي تغيير يطرأ على المعلومات المقدمة للهيئة وعدم تزويد الهيئة بالتقرير السنوي ونصف السنوي في موعدهما وعدم الالتزام بنسبة صافي حقوق الملكية إلى رأس مال الشركة وعدم قيام الشركة ببيان كافة العمولات والخدمات المقدمة لعميلها مسبقاً، حيث تم فرض غرامة مالية على أحد عشر شركة تتراوح بين 250 و5000 دينار، وتم قبول رد ست وعشرين شركة، والاكتفاء بقيد المخالفة في السجل المهني لثلاث شركات.

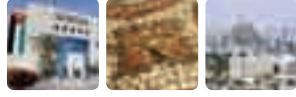
تعتبر المعلومات التي يطلع عليها المفوضون وموظفو الهيئة سرية وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية إلا أنه يجوز للمجلس ولأسباب مبرره الكشف عن المعلومات التي يراها مناسبة لحماية المستثمرين.



A N N U A L R E P O R T



الحسابات الختامية



تقرير مدققي الحسابات المستقلين

دولة رئيس الوزراء الأكرم
رئيس وأعضاء مجلس المفوضين المحترمين
هيئة الأوراق المالية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لهيئة الأوراق المالية (مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص) والتي تتكون من الميزانية كما في 31 كانون الأول 2006 وقائمة الإيرادات والمصروفات، قائمة التغيرات في الاحتياطيات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس مفوضي الهيئة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية تشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي ذي صلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية إن إختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للهيئة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للهيئة يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

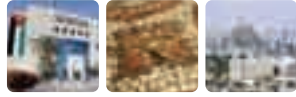
في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة الأوراق المالية كما في 31 كانون الأول 2006 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
27 آذار 2007

هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
الميزانية كما في 31 كانون الأول 2006

الموجودات	دينار / 2005	دينار / 2006	إيضاحات
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات، بالصافي	5,314,143	5,183,561	5
قروض الإسكان - بالصافي	1,018,159	961,288	6
مجموع الموجودات غير المتداولة	6,332,302	6,144,849	
موجودات متداولة			
إيرادات مستحقة وغير مقبوضة - بالصافي	208,213	42,850	7
ذمم وأرصدة مدينة أخرى - بالصافي	53,619	64,059	8
ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية	67,456	38,128	9
نقد في الصندوق ولدى البنوك	24,676,126	34,010,586	10
مجموع الموجودات	25,005,414	34,155,623	
31,337,716	40,300,472		
الاحتياطيات والمطلوبات			
الاحتياطيات			
إحتياطي عام	3,010,674	4,905,034	11
إحتياطي موجودات ثابتة (رأسمال)	6,000,000	6,000,000	
إحتياطي امتلاك حصة البورصة والمركز في المبنى القائم	4,000,000	4,000,000	
التحويل للخزينة العامة	10,932,782	13,354,908	
مجموع الاحتياطيات	23,943,456	28,259,942	
المطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
أمانات صندوق حماية المستثمرين	4,378,594	7,739,159	12
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1,039,824	2,417,454	13
مجموع المطلوبات غير المتداولة	5,418,418	10,156,613	
مطلوبات متداولة			
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	66,281	67,271	
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	1,793,186	1,672,037	14
إيرادات مقبوضة مقدماً	116,375	144,609	
مجموع المطلوبات المتداولة	1,975,842	1,883,917	
مجموع المطلوبات	7,394,260	12,040,530	
مجموع الاحتياطيات والمطلوبات	31,337,716	40,300,472	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 24 تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية



هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2006

دينار / 2005	دينار / 2006	إيضاحات	الإيرادات
16,959,167	15,655,963		عمولات التداول
409,213	471,037	15	رسوم إدراج وترخيص
2,173,507	2,270,331	16	رسوم تسجيل الأوراق المالية
371,127	1,510,616	17	إيرادات فوائد
13,123	-		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
327,307	246,355	18	إيرادات أخرى
20,253,444	20,154,302		مجموع الإيرادات
			المصروفات
1,782,011	3,267,518	19	مصاريف إدارية وعمومية
1,006,717	1,377,630	13	مخصص تعويض نهاية الخدمة
9,245	24,689		مخصص مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها
212,701	235,197		إستهلاكات وإطفاءات
3,010,674	4,905,034		مجموع المصروفات
			زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة تم نقله لحساب
17,242,770	15,249,268		الاحتياطيات في الميزانية

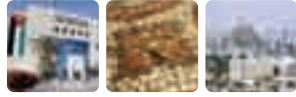
هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
قائمة التغيرات في الاحتياطيات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2006

المجموع	صافي الفائض السنوي	التحويل للخرينة العامة	احتياطي امتلاك حصة البورصة والمرکز في المبنى القائم	احتياطي موجودات نايئة (رأسمال)	احتياطي عام	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2006
23,943,456	-	10,932,782	4,000,000	6,000,000	3,010,674	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2006
13,354,908	13,354,908	-	-	-	-	زيادة الإيرادات عن المصروفات
1,894,360	-	-	-	-	1,894,360	المحول للاحتياطيات
-	(13,354,908)	13,354,908	-	-	-	المحول للخرينة العامة
(10,932,782)	-	(10,932,782)	-	-	-	المدفوع للخرينة العامة
28,259,942	-	13,354,908	4,000,000	6,000,000	4,905,034	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2006
10,200,686	-	-	3,989,939	3,950,000	2,260,747	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2005
17,242,770	17,242,770	-	-	-	-	زيادة الإيرادات عن المصروفات
-	(2,809,988)	-	10,061	2,050,000	749,927	المحول للاحتياطيات
-	(14,432,782)	14,432,782	-	-	-	المحول للخرينة العامة
(3,500,000)	-	(3,500,000)	-	-	-	المدفوع للخرينة العامة
23,943,456	-	10,932,782	4,000,000	6,000,000	3,010,674	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2005

إن الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 24 تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2006

دينار / 2005	دينار / 2006	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
17,242,770	15,249,268	زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة
		تعديلات
212,701	235,197	إستهلاك الممتلكات والمعدات
9,245	24,689	مخصص مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها
(13,123)	(7,471)	أرباح بيع وشطب ممتلكات ومعدات
17,451,593	15,501,683	زيادة الإيرادات عن المصروفات قبل التغيير في الموجودات والمطلوبات
		التغيير في الموجودات والمطلوبات
(33,435)	142,148	النقص (الزيادة) في إيرادات مستحقة وغير مقبوضة
(14,880)	(10,440)	(الزيادة) في ذمم وأرصدة مدينة أخرى
(51,308)	29,328	النقص (الزيادة) في ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية
4,221,610	4,617,046	الزيادة في ذمم وأرصدة دائنة أخرى
17,624	990	الزيادة في مصاريف مستحقة غير مدفوعة
28,200	28,234	الزيادة في إيرادات مقبوضة مقدماً
21,619,404	20,308,989	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الإستثمار
43,224	55,397	قروض الإسكان
(878,025)	(104,614)	شراء ممتلكات ومعدات
13,123	7,471	بيع ممتلكات ومعدات
(821,678)	(41,746)	صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الإستثمار
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(3,500,000)	(10,932,783)	المدفوع للخزينة العامة
(3,500,000)	(10,932,783)	صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التمويل
17,297,726	9,334,460	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
7,378,400	24,676,126	النقد وما في حكمه كما في بداية السنة
24,676,126	34,010,586	النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة



إيضاحات حول القوائم المالية 31 كانون الأول 2006

1. عام

تأسست هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 والذي صدر بتاريخ 15 أيار 1997 كهيئة ترتبط برئيس الوزراء، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري تعتبر الهيئة الخلف القانوني والواقعي لسوق عمان المالي وقد آلت إليها جميع حقوقه والتزاماته وموجوداته وسجلاته وأمواله المنقولة وغير المنقولة.

هذا وقد تم الغاء قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 وتعديلاته وحل محله قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 والذي صدر بتاريخ 31 كانون الأول 2002.

تم تنفيذ أحكام قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 تدريجياً خلال عامين من صدوره بقرارات من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المفوضين الذي عين بموجب هذا القانون، بإستثناء الأحكام الانتقالية الواردة فيه حيث تم العمل بها من تاريخ صدور القانون وترتب عن ذلك إنشاء ثلاث مؤسسات وهي هيئة الأوراق المالية، سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) ومركز إيداع الأوراق المالية حيث تتمتع كل من هذه المؤسسات بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

تهدف الهيئة الى توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق الأوراق المالية وسوق راس المال في المملكة وذلك من خلال تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها، وتنظيم ومراقبة نشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 آذار 2007.

2. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للهيئة.

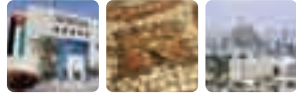
3. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الهيئة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الهيئة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن اوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

4. أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم الأسس المحاسبية المطبقة:

- **تحقق الإيرادات**
يتم تحقق إيراد عمولات التداول يوميا بعد إغلاق التداول هذا وقد أقر مجلس الوزراء ومجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية نسباً معينة توزع على أساسها العمولات بين هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) ومركز إيداع الأوراق المالية.
يتم تحقق رسوم الإدراج والترخيص سنوياً.
يتم تحقق رسوم تسجيل الأوراق المالية حين تسجيلها لدى الهيئة.
- **ممتلكات ومعدات**
تظهر الممتلكات والمعدات بسعر الكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ويتم استبعاد كلفة الممتلكات والمعدات والاستهلاك المتراكم حين بيع الممتلكات والمعدات أو التخلص منها ويتم إثبات اية أرباح أو خسائر في قائمة الدخل.
تستهلك الممتلكات والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت وبنسب سنوية تتراوح ما بين 4% الى 33%.
عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.
- **النقد وما في حكمه**
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر ويتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك.
- **قروض الاسكان**
يتم تسجيل قروض الاسكان بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تسجيل الأرباح والخسائر عند حدوث تدني في قيمة الموجودات في قائمة الدخل.
- **مخصص تعويض نهاية الخدمة**
يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة وفقاً لأحكام نظام موظفي هيئة الأوراق المالية رقم (26) لسنة 2006.



5. ممتلكات ومعدات

يشمل هذا البند ما يلي:

الرصيد في بداية السنة	الإضافات	الإستبعادات	الرصيد في نهاية السنة	التكلفة
دينار	دينار	دينار	دينار	
2,639,568	7,376	-	2,646,944	ارض مبنى الهيئة *
2,747,598	9,232	-	2,756,830	المبنى *
509,508	2,735	-	512,243	أجهزة إلكترونية
155,597	13,441	-	169,038	أثاث ومفروشات
101,298	17,580	-	118,878	آلات وأجهزة
360,288	54,250	7,471	407,067	سيارات ووسائل نقل
3,495	-	-	3,495	قاصات
6,517,352	104,614	7,471	6,614,495	المجموع
الاستهلاك المتراكم				
512,237	109,232	-	621,469	المبنى
314,998	77,740	-	392,738	أجهزة إلكترونية
93,402	12,666	-	106,068	أثاث ومفروشات
70,437	5,990	-	76,427	آلات وأجهزة
209,456	29,355	7,471	231,340	سيارات ووسائل نقل
2,679	213	-	2,892	قاصات
1,203,209	235,196	7,471	1,430,934	المجموع
5,314,143			5,183,561	صافي القيمة الدفترية

* قرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية خلال عام 2001 اعتماد نسب لتوزيع ملكية مبنى الهيئة واشغاله من قبل مؤسسات سوق رأس المال وفقاً للنسب التالية:

هيئة الأوراق المالية: %47
بورصة عمان: %28
مركز ايداع الأوراق المالية: %25

وعليه فقد تم تحويل حصص بورصة عمان ومركز ايداع في المبنى والارض وفقاً لهذه النسب، علماً بأن الارض وما عليها من إنشاءات ما تزال مسجلة بإسم هيئة الأوراق المالية.

6. قروض الإسكان

دينار / 2006	دينار / 2005	
1,422,696	1,433,296	اصل القروض الممنوحة
452,088	514,462	فوائد مستحقة عن اصل القروض
(659,222)	(686,304)	أقساط قروض مسددة
(185,619)	(174,871)	فوائد مستحقة عن أقساط القروض المسددة
(21,741)	(22,984)	أقساط قروض مستحقة
1,008,202	1,063,599	
46,914	45,440	ينزل: قروض مشكوك في تحصيلها
961,288	1,018,159	

يتم احتساب فائدة بسيطة دائنة على قروض الاسكان الممنوحة للموظفين بمعدل 5% سنويا كما تحتسب فائدة بسيطة مدينة بمعدل 5% سنويا على الأقساط المسددة من اصل قروض الاسكان الممنوحة، ويعتبر الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة جزءاً لا يتجزأ من اصل القروض الممنوحة.

وفقاً لتعليمات سوق عمان المالي فقد تم منح القروض المبينة أعلاه مقابل قيام المستفيدين برهن العقار والتأمين عليه بمبلغ لا يقل عن رصيد القرض لصالح الهيئة ضد أخطار الحريق والزلازل والانجراف وذلك طيلة مدة القرض.

7. إيرادات مستحقة وغير مقبوضة

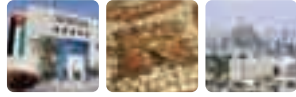
دينار / 2005	دينار / 2006	
73,187	91,427	رسوم إدراج
226,998	110,449	رسوم تسجيل أوراق مالية
500	500	رسوم ترخيص مستحقة
19,945	19,945	ايرادات تقديم معلومات
43,839	-	ايرادات فوائد مستحقة
873	873	أخرى
365,342	223,194	
157,129	180,344	ينزل: مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها
208,213	42,850	

8. ذمم وأرصدة مدينة أخرى

دينار / 2005	دينار / 2006	
11,056	1,400	سلف عمل
8,657	9,527	ذمم مدينة
4,586	4,686	تأمينات مستردة
10,179	6,752	مصاريف مدفوعة مقدما
22,984	21,741	أقساط قروض مستحقة
-	23,796	مشروع المركز المالي الأردني
957	957	أخرى
58,419	68,859	
4,800	4,800	ينزل: ذمم مشكوك في تحصيلها
53,619	64,059	

9. ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية

دينار / 2005	دينار / 2006	
27,235	26,821	بورصة عمان
40,221	11,307	مركز ايداع الاوراق المالية
67,456	38,128	



10. نقد في الصندوق ولدى البنوك

يتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك مبلغ الاحتياطي العام وكذلك الاحتياطي المشكل لإعادة امتلاك حصص البورصة والمركز في المبنى القائم.

يشتمل النقد لدى البنوك على ودائع لاجل تستحق خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد ويبلغ معدل الفائدة على هذه الودائع 5,75% للوديعة بالدينار و4,53% للوديعة بالدولار.

11. الإحتياطيات

يمثل هذا البند الإحتياطيات التي تم إنشاؤها بموجب احكام المادة (29) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002.

- جاء تشكيل احتياطي امتلاك حصص البورصة والمركز في المبنى القائم بناء على قرار الهيئة لإعادة امتلاك كامل المبنى القائم.
- تنص الفقرة (ب) من المادة (29) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 على أن تحتفظ الهيئة باحتياطي عام يعادل مثل إجمالي النفقات في ميزانيتها السنوية وتدفع المبالغ الزائدة عن ذلك إلى خزينة المملكة الأردنية الهاشمية.

12. أمانات صندوق حماية المستثمرين

دينار / 2005	دينار / 2006	أمانات صندوق حماية المستثمرين *
4,378,594	7,739,159	

* يمثل صندوق حماية المستثمرين ما تم اقتطاعه من شركات الوساطة وفقاً لقانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002.

13. مخصص تعويض نهاية الخدمة

دينار / 2005	دينار / 2006	الرصيد في بداية السنة
33,107	1,039,824	
1,006,717	1,377,630	يضاف: مخصص تعويض نهاية الخدمة *
1,039,824	2,417,454	الرصيد في نهاية السنة

* صدر بالجريدة الرسمية خلال عام 2006 نظام جديد لموظفي هيئة الأوراق المالية رقم (26) لسنة 2006 والذي ينص على صرف تعويض نهاية الخدمة للموظفين لحالات محددة من إنهاء الخدمة ويحتسب مبلغ التعويض على أساس سنوات خدمة الموظف في الهيئة.

14. ذمم وأرصدة دائنة أخرى

دينار / 2005	دينار / 2006	
1,764,553	1,654,100	سلفة بورصة عمان
1,046	-	أمانات وزارة المالية / طوابيع
23,784	13,913	أمانات أخرى
3,735	3,121	إيرادات مؤجلة
68	903	أخرى
1,793,186	1,672,037	

15. رسوم إدراج وترخيص

دينار / 2005	دينار / 2006	
288,388	332,987	رسوم الإدراج
120,825	138,050	رسوم ترخيص
409,213	471,037	

تبلغ رسوم الإدراج 0,0002 دينار بموجب نظام رسوم هيئة الأوراق المالية رقم (24) لسنة 1999 والمعمول به ابتداءً من أول حزيران 1999 من القيمة الاسمية للأسهم والسندات على أن لا يزيد المبلغ عن 2,000 دينار ومبلغ 250 ديناراً رسماً مقطوعاً لقاء كل إصدار لاسناد القرض تصدر عن الحكومة أو المؤسسات العامة الحكومية والبلديات.

16. رسوم تسجيل الأوراق المالية

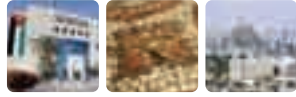
تبلغ رسوم تسجيل الأوراق المالية بموجب نظام رسوم هيئة الأوراق المالية رقم (24) لسنة 1999 والمعمول به ابتداءً بتاريخ أول حزيران 1999 وتعديلاته 0,003 دينار على الأسهم و0,0002 دينار على السندات من القيمة الاسمية للأوراق المالية والتي يجري تسجيلها على أن لا يزيد المبلغ عن 50,000 دينار و3,000 دينار لكل من الأسهم والسندات على التوالي.

17. إيرادات فوائد

دينار / 2005	دينار / 2006	
344,841	1,485,862	فوائد بنكية
26,286	24,754	فوائد قروض الاسكان
371,127	1,510,616	

18. إيرادات أخرى

دينار / 2005	دينار / 2006	
-	24,200	إيرادات دورات
16,933	-	إيرادات منح
303,915	184,150	غرامات
6,459	38,005	متفرقة
327,307	246,355	



19. مصاريف إدارية وعمومية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار / 2005	دينار / 2006	
1,004,630	1,573,821	رواتب، أجور، علاوات ومكافآت
50,169	110,284	مساهمة الهيئة في صندوق الادخار
101,339	117,329	مساهمة الهيئة في صندوق الضمان الاجتماعي
-	700,000	مساهمة الهيئة في صندوق الاسكان
110,000	140,000	معالجات طبية
6,842	7,895	ملايس مستخدمين
27,653	32,416	تأمين
150,459	164,715	دراسة، تدريب وعلاوات سفر
49,083	40,738	قرطاسية، لوازم مكتبية ومطبوعات
22,269	30,045	إيجار، حراسة وتنظيف
41,256	59,744	صيانة
90,828	98,788	خدمات واتصالات
14,865	18,016	ضيافة
22,523	13,506	إعلانات
24,170	24,560	تبرعات
10,937	28,560	كتب، صحف، إشتراكات
24,620	55,324	أتعاب ومكافآت مستشارين وخبراء ولجان
4,060	5,000	أتعاب مهنية
-	14,115	مصاريف مؤتمر الايوسكو
26,308	32,662	متفرقة
1,782,011	3,267,518	

20. القضايا المقامة على الهيئة

هنالك قضايا مقامة على الهيئة بمبلغ 969,823 دينار، تعتقد إدارة الهيئة بأن موقفها القانوني في هذه القضايا جيد وعلى الرغم من صعوبة التكهّن بالقرار القضائي الذي سيصدر بالدعاوي الا انها وفي ظل تقييمها لموقفها القانوني ترى إدارة الهيئة انه لن يترتب على الهيئة أية التزامات مالية نتيجة لهذه القضايا.

21. معاملات مع جهات ذات علاقة

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا:

دينار / 2005	دينار / 2006	
180,400	180,400	رواتب ومكافآت

22. القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية النقد في الصندوق ولدى البنوك، الذمم المدينة، الذمم الدائنة وبعض الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى.

إن القيمة الدفترية للأدوات المالية تقارب القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية حيث إن تواريخ استحقاقها قصيرة الأجل.

23. إدارة المخاطر

أ. مخاطر أسعار الفوائد

يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن مخاطر أسعار الفوائد حيث إن معظم الأدوات المالية في الميزانية غير خاضعة لمخاطر أسعار الفوائد باستثناء الودائع لدى البنوك.

ب. مخاطر الائتمان

تحتفظ الهيئة بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

تكون الهيئة معرضة لمخاطر الائتمان في حالة تعثر العميل عن السداد، هذا ويتم مراقبة مخاطر ائتمان العملاء من خلال المحافظة على معدلات مخاطر ائتمان يتم احتسابها بناءً على معايير محددة.

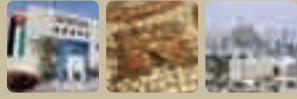
يتم احتساب معدلات مخاطر الائتمان باستمرار. وفي رأي إدارة الهيئة فإن تعرضها لمخاطر الائتمان محدود وأنه لا يوجد تركيز لمخاطر الائتمان في عميل معين.

ج. مخاطر تقلبات العملات

إن معظم تعاملات الهيئة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (1/41 دولار لكل دينار) وبالتالي فإن الهيئة غير معرضة لمخاطر تقلبات العملات.

24. أرقام المقارنة

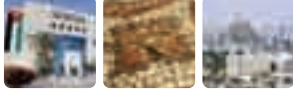
تم إعادة تصنيف بعض أرقام القوائم المالية لعام 2005 لتناسب مع تصنيف أرقام القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2006، ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على زيادة الإيرادات عن المصروفات أو الاحتياطيات.



A N N U A L R E P O R T



الملاحق



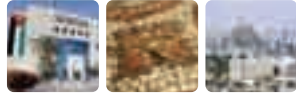
الملاحق*

- ملحق رقم (1) جداول الإصدارات الأولية.
ملحق رقم (2) جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين.

* يتضمن ملحق رقم (2) أسماء الجهات المخالفة لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقد تم الإفصاح عنها استناداً لأحكام قانون الأوراق المالية بهدف تعزيز حماية المتعاملين في الأوراق المالية وانسجاماً مع التوجهات والممارسات الدولية.

ملحق رقم (1)	جداول الإصدارات الأولية	الصفحة
جدول رقم (1)	الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها عن طريق الاكتتاب الخاص ورسملة الدين والاندماج - 2006	51
جدول رقم (2)	الأسمم التي تم إصدارها في أعوام سابقة وتم تغطيتها في عام 2006	53
جدول رقم (3)	الإصدارات الأولية للشركات حديثة التأسيس - 2006	54
جدول رقم (4)	الإصدارات الأولية للشركات الناتجة عن تحول صفتها القانونية إلى مساهمة عامة - 2006	55
جدول رقم (5)	الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها عن طريق رسملة الاحتياطات أو الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار - 2006	55
جدول رقم (6)	الشركات التي طرحت اسناد قرض - 2006	57
جدول رقم (7)	الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة والصادرة عن الحكومة او بكفالتها ومن خلال البنك المركزي - 2006	57

ملحق رقم (2)	جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين	الصفحة
جدول رقم (1)	الشركات المصدرة التي لم تنصح عن المعلومات الجوهرية ضمن الوقت المحدد	58
جدول رقم (2)	الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال الفترة المحددة	59
جدول رقم (3)	الأشخاص المطلعون في الشركة المصدرة الذين لم يقوموا بإعلام الهيئة عن ملكيتهم من أوراق مالية صادرة من قبل تلك الشركة أو عن التغييرات على هذه الملكية	59
جدول رقم (4)	الشركات المصدرة التي لم تضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح	61
جدول رقم (5)	الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة	66
جدول رقم (6)	الجهات التي لم تعلم الهيئة ضمن الوقت المحدد عن تملك (5%) أو أكثر من الأوراق المالية لشركة صادرة أو لم تنصح عن النية من الشراء عند وصول الملكية إلى نسبة (10%)	66
جدول رقم (7)	الشركة المصدرة التي لم تزود الهيئة بتقرير مفصل عن المعلومات الجوهرية	67
جدول رقم (8)	الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة المحددة	67
جدول رقم (9)	الشركة المصدرة التي لم تلتزم بتغطية الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال وفقاً لقرار مجلس مفوضي الهيئة	67
جدول رقم (10)	شركات إدارة الإصدارات الأولية التي لم تتم بالإجراءات اللازمة لإصدار الأوراق المالية وتسجيلها وتغطيتها	68
جدول رقم (11)	الشركات المصدرة التي لم تستكمل إجراءات الإصدار لدى الهيئة والمركز خلال الفترة المحددة	68
جدول رقم (12)	الشركات المصدرة التي ارتكبت مخالفات عدم إعلام الهيئة فوراً بتوصية مجلس إدارتها للهيئة العامة بشراء أسهم الخزينة والإعلان عنها، وعدم تزويد الهيئة بقرار الهيئة العامة بشراء أسهم الخزينة والإعلان عنها	68
جدول رقم (13)	شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفات من خلال تقديم بيانات غير صحيحة وعدم تزويد الهيئة بأي اتفاقية مع البنوك فور نفاذها وعدم تحصيل أرصدة الذمم المدينة الناتجة عن الشراء خلال الفترة المحددة وعدم تضمين الاتفاقيات الموقعة مع العملاء لمعلومات أساسية	68
جدول رقم (14)	شركات الوساطة التي تصرفت بهدف إعطاء صورة مضللة عن سعر أو حجم أو نشاط أي ورقة مالية	69
جدول رقم (15)	شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفة عدم مراعاة مصلحة العميل وعدم التقيد بقواعد السلوك المهني	69
جدول رقم (16)	شركتا الخدمات المالية اللتان ارتكبتا مخالفة القيام بأعمال محظورة	70
جدول رقم (17)	شركات الوساطة التي ارتكبت مخالفات التصرف بهدف إعطاء صورة مضللة وغير صحيحة عن سعر أو حجم أو نشاط أي ورقة مالية والقيام بعمليات لا تتفق مع أسس السوق العادلة	70
جدول رقم (18)	شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفات ممارسة أعمالها من خلال فروع داخل المملكة دون الحصول على موافقة من الهيئة، وعدم إعلام الهيئة عن أي تغيير يطرأ على المعلومات المتعلقة بها، وتقديم بيانات غير صحيحة في الوثائق المقدمة للهيئة	70
جدول رقم (19)	شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفات تقديم بيانات غير صحيحة ومضللة، وشطب عبارة يصرح للمستفيد الأول من الشيكات الصادرة، وعدم إرسال كشوف حسابات بشكل دوري، وبيع أوراق مالية قبل التأكد من ملكيتها، وعدم تضمين الاتفاقية المعلومات التي تتطلبها الأنظمة والتعليمات	71
جدول رقم (20)	شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفات عدم المصادقة على اتفاقية التعامل في الأوراق المالية، وعدم إعلام الهيئة بالاتفاقيات المقدمة من قبل الشركات التابعة لها والمؤثرة على وضعها المالي، وعدم تثبيت الوقت والتاريخ عند استلام التفاوض	71
جدول رقم (21)	شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفة عدم تعيين ضابط امتثال	71
جدول رقم (22)	شركتا الخدمات المالية اللتان ارتكبتا مخالفة عدم تزويد الهيئة بالتقرير نصف السنوي	71
جدول رقم (23)	شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفة عدم تزويد الهيئة بكشف محفظة الأوراق المالية	71
جدول رقم (24)	شركات الوساطة المالية المخالفة لتعليمات وشروط الملاءة المالية	72
جدول رقم (25)	شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفة تجاوز الحد الأعلى المسموح به لمنح التمويل على الهامش	



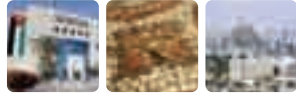
ملحق رقم (1) جداول الإصدارات الأولية

جدول رقم (1)

الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها
عن طريق الاكتتاب الخاص ورسملة الديون والاندماج - 2006

رقم الشركة	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئة
1	7,500,000	18,750,000	7,496,082	18,740,205	2005/11/30
2	14,950	14,950	14,950	14,950	2005/12/22
3	176,000,000	1,056,000,000	176,000,000	1,056,000,000	2006/01/05
4	4,000,000	24,000,000	4,000,000	24,000,000	2006/01/05
5	2,700,000	2,700,000	2,700,000	2,700,000	2006/02/02
6	974,257	974,257	974,257	974,257	2006/02/02
7	500,000	525,000	500,000	525,000	2006/02/02
8	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2006/02/02
9	511,057	511,057	511,057	511,057	2006/02/28
10	16,500,000	17,325,000	16,500,000	17,325,000	2006/02/02
11	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	2006/02/02
12	900,000	1,341,000	900,000	1,341,000	2006/03/21
13	6,611,111	23,072,777	6,611,111	23,072,777	2006/03/28
14	7,140,000	7,140,000	6,913,626	6,913,626	2006/03/29
15	7,000,000	7,000,000	6,997,200	7,122,105	2006/04/06
16	7,500,000	7,500,000	7,500,000	7,596,150	2006/03/28
17	100,000,000	400,000,000	100,000,000	401,591,520	2006/04/06
18	1,500,000	1,500,000	1,500,000	1,500,000	2006/04/27
19	4,250,000	4,250,000	4,250,000	4,250,000	2006/05/08
20	2,500,000	11,250,000	2,500,000	11,250,000	2006/05/16
21	1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	2006/05/23
22	6,000,000	12,000,000	6,000,000	12,593,007	2006/05/16
23	2,000,000	10,000,000	2,000,000	10,000,000	2006/05/16
24	15,000,000	45,000,000	15,000,000	48,500,405	2006/05/23
25	4,000,000	8,000,000	4,000,000	8,000,000	2006/05/31
26	350,000	350,000	339,664	352,165	2006/06/22
27	8,000,000	27,000,000	8,000,000	27,000,000	2006/06/22
28	65,000	65,000	65,000	65,000	2006/05/16
29	10,000	10,000	10,000	10,000	2006/05/16
30	10,125,000	10,125,000	10,125,000	11,395,273	2006/06/22
31	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,051,450	2006/06/22
32	500,000	575,000	500,000	575,000	2006/07/25
33	4,000,000	6,000,000	4,000,000	6,093,671	2006/07/18

رقم الشركة	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المعطاة	قيمة الأسهم المعطاة	موافقة الهيئة
34	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,143,363	2006/08/07
35	1,500,000	1,500,000	1,500,000	1,504,564	2006/08/07
36	16,800,000	21,000,000	16,800,000	21,000,000	2006/07/25
37	9,200,000	9,200,000	9,200,000	9,250,336	2006/07/25
38	15,000,000	15,000,000	14,959,000	15,535,329	2006/07/25
39	4,000,000	5,000,000	4,000,000	5,033,359	2006/09/12
40	11,332,933	11,332,933	11,332,933	11,996,083	2006/08/30
41	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,007,455	2006/08/17
42	500,000	500,000	48,920	48,920	2006/08/30
43	5,000,000	10,000,000	5,000,000	10,000,000	2006/10/04
44	1,750,000	3,325,000	1,750,000	3,325,000	2006/10/11
45	15,000,000	47,550,000	15,000,000	47,550,000	2006/09/14
46	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,212,080	2006/10/04
47	2,500,000	2,500,000	2,315,230	2,315,230	2006/10/04
48	6,000,000	4,500,000	2,688,874	2,016,656	2006/10/11
49	3,208,680	3,208,680	3,208,680	3,208,680	2006/11/30
50	15,000,000	30,000,000	14,138,764	28,277,528	2006/11/07
51	2,500,000	11,250,000	2,500,000	11,250,000	2006/11/30
52	5,000,000	15,850,000	5,000,000	15,850,000	2006/09/14
53	10,000,000	10,000,000	10,000,000	10,000,000	2006/12/06
54	7,500,000	23,775,000	788,643	2,499,998	2006/09/14
المجموع	546,942,988	1,947,470,654	535,138,991	1,930,089,598	-



جدول رقم (2)

الأسهم التي تم إصدارها في أعوام سابقة وتم تغطيتها في عام 2006

الرقم	الشركة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئة
1	البنك الأهلي الأردني	229,566	1,170,787	2005/01/11
2	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	50,837	50,837	2005/12/22
3	إدارة المحافظ والخدمات الاستثمارية للعملاء	700,000	2,100,000	2006/02/02
4	بندار للتجارة والاستثمار	2,000	2,000	2006/02/02
5	بندار للتجارة والاستثمار	2,811	4,413	2006/02/02
6	فيلا دلفيا للتأمين	5,461	12,238	2006/02/02
7	بنك المال الأردني (بنك الصادرات والتمويل سابقاً)	201,505	201,505	2006/02/07
8	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيميائية	320	320	2006/02/07
9	المتحدة للتأمين	35,782	77,289	2006/02/07
10	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	78,626	78,626	2006/02/02
11	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	150	450	2006/02/02
12	إدارة المحافظ والخدمات الاستثمارية للعملاء	1,000,000	3,000,000	2006/02/14
13	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	4,393	4,393	2006/02/26
14	المستثمرون العرب المتحدون	8,838	8,838	2006/02/26
15	المستثمرون العرب المتحدون	19,544	19,544	2006/02/26
16	المستثمرون العرب المتحدون	31,114	31,114	2006/02/26
17	المستثمرون والشرق العربي الصناعية العقارية	1,450	1,450	2006/02/26
18	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	454	1,362	2006/03/21
19	إدارة المحافظ والخدمات الاستثمارية للعملاء	122,500	367,500	2006/03/21
20	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	1,650	1,650	2006/03/22
21	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	9,459	109,346	2006/04/06
22	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	44,125	44,125	2006/04/06
23	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	43,406	74,658	2006/03/28
24	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	150,000	258,000	2006/03/28
25	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	872	872	2006/03/28
26	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	48,330	317,963	2006/03/28
27	المستثمرون العرب المتحدون	3,966	3,966	2006/03/29
28	البنك الأهلي الأردني	1,646,160	6,584,640	2006/04/16
29	الشرق العربي والمستثمرون للاستثمارات الصناعية والعقارية	450	450	2006/04/27
30	المستثمرون العرب المتحدون	42	42	2006/04/27
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	6,150	6,150	2006/04/06
32	المستثمرون العرب المتحدون	5,200	5,200	2006/05/16
33	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	21,000	21,000	2006/05/16
34	المستثمرون والشرق العربي الصناعية العقارية	4,650	4,650	2006/05/16
35	المستثمرون العرب المتحدون	1,240	1,240	2006/05/31
36	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	2,307	2,307	2006/05/31
37	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	800	800	2006/06/22

الرقم الشركة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئة
38	4,300	4,300	2006/07/18
39	1,200	1,200	2006/07/25
40	1,062,238	2,124,476	2006/07/25
41	178,615	610,863	2006/08/17
42	1,500	1,500	2006/10/12
43	10,137	17,030	2006/10/18
44	6,576	6,576	2006/10/18
المجموع	5,749,724	17,335,671	-

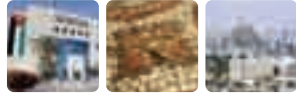
جدول رقم (3)

الإصدارات الأولية للشركات حديثة التأسيس - 2006

الرقم الشركة	رأس المال المصرح به	رأس المال المكتتب به من قبل المؤسسين	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	رأس المال المكتتب به بعد المكتتب به بعد الطرح	موافقة الهيئة على التسجيل
1	500,000	300,000	200,000	200,000	200,000	200,000	500,000	2006/02/02
2	212,000,000	159,000,000	53,000,000	53,000,000	52,923,247	52,923,247	211,923,247	2006/02/14
3	40,000,000	40,000,000	0	0	0	0	40,000,000	2006/05/16
4	50,000,000	30,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000	50,000,000	2006/04/27
5	12,000,000	9,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	12,000,000	2006/05/16
6	500,000	375,000	125,000	125,000	125,000	125,000	500,000	2006/05/23
7	10,000,000	7,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	10,000,000	2006/05/30
8	20,000,000	15,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	20,000,000	2006/05/30
9	1,000,000	750,000	250,000	250,000	250,000	250,000	1,000,000	2006/05/31
10	5,000,000	3,475,000	1,525,000	1,814,750	1,525,000	1,814,750	5,289,750	2006/05/31
11	2,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	2,000,000	2006/05/31
12	3,000,000	1,570,000	1,430,000	1,430,000	1,430,000	1,430,000	3,000,000	2006/06/22
13	12,000,000	7,886,821	4,113,179	4,113,179	4,113,179	4,113,179	12,000,000	2006/06/22
14	500,000	375,000	125,000	125,000	125,000	125,000	500,000	2006/06/22
15	10,000,000	10,000,000	0	0	0	0	10,000,000	2006/09/05
16	4,000,000	3,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	4,000,000	2006/09/12
17	15,500,000	11,625,000	3,875,000	3,875,000	3,875,000	3,875,000	15,500,000	2006/10/04
18	8,500,000	6,375,000	2,125,000	2,125,000	2,125,000	2,125,000	8,500,000	2006/10/04
المجموع الاجمالي	406,500,000	307,231,821	99,268,179	99,557,929	99,191,426	99,481,176	406,712,997	-

* بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي فلم يتم طرح أسهم للاكتتاب للجمهور حيث أن الشركة قائمة لكنها لم تكن مسجلة لدى الهيئة.

** بالنسبة لشركة الأردن الدولية للاستثمار فهي شركة حديثة التأسيس ناتجة عن دمج شركة الأردن الدولية للاستثمارات السياحية والعقارية ذ.م.م. مع شركة الأردن الدولية للصناعات



جدول رقم (4)

الإصدارات الأولية للشركات الناتجة عن تحول صفتها القانونية إلى مساهمة عامة - 2006

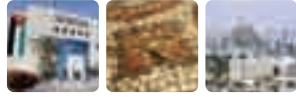
الرقم	الشركة	رأس المال المصرح به	رأس المال المكتتب به من قبل المؤسسين	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	رأس المال المكتتب به بعد الطرح	موافقة الهيئة على التسجيل
1	أفاق للاستثمار والتطوير العقاري	3,400,000	3,400,000	0	0	0	0	3,400,000	2006/03/28
2	المتكاملة للنقل المتعدد	10,000,000	10,000,000	0	0	0	0	10,000,000	2006/03/28
3	شركو للأوراق المالية	12,000,000	12,000,000	0	0	0	0	12,000,000	2006/03/28
4	المعاصرون للمشاريع الإسكانية	3,615,000	3,615,000	0	0	0	0	3,615,000	2006/05/23
5	الأنبسة الأردنية	3,000,000	3,000,000	0	0	0	0	3,000,000	2006/06/22
6	الجميل للاستثمارات العامة	1,000,000	715,094	284,906	370,378	149,906	194,878	909,972	2006/10/11
7	الديرة للتطوير العقاري	25,000,000	25,000,000	0	0	0	0	25,000,000	2006/10/12
	المجموع الاجمالي	58,015,000	57,730,094	284,906	370,378	149,906	194,878	57,924,972	-

جدول رقم (5)

الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها عن طريق رسملة الاحتياطات أو الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار - 2006

الرقم	الشركة	رأس المال قبل الزيادة	عدد الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المصدرة	رأس المال بعد الزيادة	تاريخ موافقة الهيئة	تاريخ حق المساهم
1	البنك الأردني الكويتي	40,000,000	20,000,000	20,000,000	60,000,000	2006/03/21	2006/04/04
2	بنك الأردن	66,000,000	20,000,000	20,000,000	86,000,000	2006/03/21	2006/04/04
3	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	100,000,000	50,000,000	50,000,000	150,000,000	2006/03/28	2006/04/11
4	البنك التجاري الأردني	50,000,000	7,500,000	7,500,000	57,500,000	2006/04/27	2006/05/11
5	بنك المال الأردني (بنك الصادرات والتمويل سابقاً)	102,000,000	14,000,000	14,000,000	116,000,000	2006/04/27	2006/05/11
6	بنك الاستثمار العربي الأردني	30,000,000	10,000,000	10,000,000	40,000,000	2006/04/27	2006/05/11
7	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	40,000,000	15,000,000	15,000,000	55,000,000	2006/05/08	2006/05/22
8	البنك الأهلي الأردني	85,000,000	17,000,000	17,000,000	102,000,000	2006/05/23	2006/06/06
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية	34,500,000	10,350,000	10,350,000	44,850,000	2006/05/23	2006/06/06
10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	33,000,000	11,000,000	11,000,000	44,000,000	2006/05/31	2006/06/14
11	البنك الاسلامي الأردني	40,000,000	10,000,000	10,000,000	50,000,000	2006/05/31	2006/06/14
12	بنك القاهرة عمان	45,000,000	22,500,000	22,500,000	67,500,000	2006/05/31	2006/06/14
13	العرب للتأمين على الحياة والحوادث	5,000,000	3,000,000	3,000,000	8,000,000	2006/03/21	2006/04/04
14	الأردن الدولية للتأمين	12,000,000	4,500,000	4,500,000	16,500,000	2006/03/21	2006/04/04
15	شركة التأمين الأردنية	20,000,000	10,000,000	10,000,000	30,000,000	2006/04/13	2006/04/27
16	القدس للتأمين	4,200,000	1,260,000	1,260,000	5,460,000	2006/04/27	2006/05/11
17	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	6,500,000	2,275,000	2,275,000	8,775,000	2006/04/27	2006/05/11
18	الشرق العربي للتأمين	3,750,000	1,250,000	1,250,000	5,000,000	2006/04/27	2006/05/11
19	اليوموك للتأمين وإعادة التأمين	3,000,000	2,000,000	2,000,000	5,000,000	2006/04/27	2006/05/11
20	العربية الألمانية للتأمين	5,800,000	1,392,000	1,392,000	7,192,000	2006/04/27	2006/05/11
21	جراسا للتأمين	2,000,000	800,000	800,000	2,800,000	2006/05/08	2006/05/22
22	التأمين الإسلامية	3,600,000	400,000	400,000	4,000,000	2006/05/08	2006/05/22
23	الشرق الاوسط للتأمين	10,000,000	5,000,000	5,000,000	15,000,000	2006/05/08	2006/05/22

الرقم	الشركة	رأس المال قبل المصدر	عدد الأسهم المصدر	قيمة الأسهم المصدر	رأس المال بعد الزيادة	تاريخ موافقة الهيئة	تاريخ حق المساهم
24	دلتا للتأمين	3,360,000	1,640,000	1,640,000	5,000,000	2006/05/23	2006/06/06
25	الضامنون العرب	5,000,000	900,000	900,000	5,900,000	2006/05/31	2006/06/14
26	المتحدة للتأمين	6,000,000	1,000,000	1,000,000	7,000,000	2006/06/22	2006/07/06
27	فيلاذلفيا للتأمين	3,000,000	750,000	750,000	3,750,000	2006/06/22	2006/07/06
28	الأراضي المقدسة للتأمين	3,000,000	575,000	575,000	3,575,000	2006/06/22	2006/07/06
29	التأمين العامة العربية	2,000,000	2,000,000	2,000,000	4,000,000	2006/09/12	2006/09/26
30	اعمار للتطوير والاستثمار العقاري	4,200,000	630,000	630,000	4,830,000	2006/03/29	2006/04/12
31	الامين للاستثمار	7,450,075	1,490,015	1,490,015	8,940,090	2006/03/29	2006/04/12
32	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	10,000,000	5,000,000	5,000,000	15,000,000	2006/04/13	2006/04/27
33	المحفظة العقارية الاستثمارية	12,000,000	3,000,000	3,000,000	15,000,000	2006/04/27	2006/05/11
34	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	17,800,000	2,700,000	2,700,000	20,500,000	2006/05/08	2006/05/22
35	المؤسسة الصحفية الأردنية	6,000,000	1,500,000	1,500,000	7,500,000	2006/05/16	2006/05/30
36	الثقة للاستثمارات الأردنية	23,596,105	5,902,778	5,902,778	29,498,883	2006/05/16	2006/05/30
37	العربية الدولية للفنادق	20,000,000	2,000,000	2,000,000	22,000,000	2006/05/23	2006/06/06
38	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	9,054,436	9,054,436	9,054,436	18,108,872	2006/05/23	2006/06/06
39	الكهرباء الأردنية	50,000,000	10,000,000	10,000,000	60,000,000	2006/05/23	2006/06/06
40	المتحدة للاستثمارات المالية	2,000,000	3,000,000	3,000,000	5,000,000	2006/05/30	2006/06/13
41	الخطوط البحرية الوطنية	8,050,000	4,025,000	4,025,000	12,075,000	2006/05/31	2006/06/14
42	بيت المال للادخار والاستثمار للاسكان	15,000,000	5,000,000	5,000,000	20,000,000	2006/05/31	2006/06/14
43	الأردنية للصحافة والنشر	3,300,000	350,000	350,000	3,650,000	2006/06/22	2006/07/06
44	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	20,250,000	10,125,000	10,125,000	30,375,000	2006/06/22	2006/07/06
45	السلام الدولية للنقل والتجارة	7,000,000	4,200,000	4,200,000	11,200,000	2006/06/22	2006/07/06
46	العربية لصناعة المواسير	7,500,000	1,500,000	1,500,000	9,000,000	2006/04/06	2006/04/20
47	الكابلات الأردنية الحديثة	9,760,000	3,740,000	3,740,000	13,500,000	2006/04/06	2006/04/20
48	الصناعات الكيماوية	1,636,022	163,602	163,602	1,799,624	2006/04/27	2006/05/11
49	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	11,000,000	1,100,000	1,100,000	12,100,000	2006/05/08	2006/05/22
50	الأجواخ الأردنية	8,000,000	2,000,000	2,000,000	10,000,000	2006/05/16	2006/05/30
51	الدخان والسجائر الدولية	16,500,000	3,500,000	3,500,000	20,000,000	2006/05/23	2006/06/06
52	الأردنية للصناعات الخشبية/جوايكو	1,875,000	625,000	625,000	2,500,000	2006/05/23	2006/06/06
53	الجنوب لصناعة الفلاتر	1,251,758	125,176	125,176	1,376,934	2006/05/30	2006/06/13
54	درويش الخليبي واولاده	6,000,000	1,500,000	1,500,000	7,500,000	2006/05/31	2006/06/14
55	المصانع العربية الدولية للاغذية والاستثمار	6,000,000	1,500,000	1,500,000	7,500,000	2006/06/22	2006/07/06
56	العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية	6,000,000	1,500,000	1,500,000	7,500,000	2006/08/07	2006/08/21
	المجموع الاجمالي	1,054,933,396	331,323,007	331,323,007	1,386,256,403	-	-



جدول رقم (6)

الشركات التي طرحت اسناد قرض - 2006

الرقم	الشركة	عدد الاسناد المعروضة	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	عدد الاسناد المغطاه	قيمة الاسناد المغطاه	تاريخ موافقة الهيئة
1	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	100	1,000,000	2006/02/27	2009/02/27	7.30%	100	1,000,000	2005/07/05
2	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	375	3,750,000	2006/02/27	2009/02/27	7.30%	375	3,750,000	2005/07/05
3	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	100	1,000,000	2006/02/27	2009/02/27	7.30%	100	1,000,000	2005/07/05
4	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	25	250,000	2006/02/27	2009/02/27	7.30%	25	250,000	2005/07/05
5	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	400	4,000,000	2006/02/27	2009/02/27	7.37%	400	4,000,000	2005/07/05
6	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/03/16	2007/03/16	7.20%	7,000	7,000,000	2006/02/28
7	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	20,000	20,000,000	2006/04/24	2007/04/24	7.10%	425	4,250,000	2005/07/05
8	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/04/27	2009/04/27	7.39%	8,000	8,000,000	2006/02/28
9	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/05/22	2007/05/22	7.28%	5,250	5,250,000	2006/02/28
10	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/05/31	2007/05/31	7.19%	4,750	4,750,000	2006/02/28
11	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/06/05	2009/06/05	7.39%	5,000	5,000,000	2006/02/28
12	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/06/25	2007/06/25	7.35%	2,500	2,500,000	2006/02/28
13	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/06/28	2009/06/28	8.00%	9,000	9,000,000	2006/02/28
14	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	52,000	52,000,000	2006/09/20	2007/09/20	7.14%	5,000	5,000,000	2006/02/28
15	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	50,000	50,000,000	2006/09/28	2007/09/27	7.14%	2,000	2,000,000	2006/08/02
16	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	50,000	50,000,000	2006/10/19	2007/10/19	7.15%	3,000	3,000,000	2006/08/02
	المجموع	537,000	546,000,000	-	-	-	52,925	65,750,000	-

جدول رقم (7)

الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة والصادرة عن الحكومة او بكفالتها ومن خلال البنك المركزي - 2006

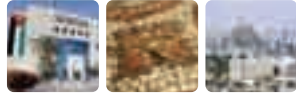
الرقم	الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
1	سندات الخزينة لعام 2006	1	50,000,000	2006/01/29	2009/01/29	7.26%	2006/02/26
2	سندات الخزينة لعام 2006	2	50,000,000	2006/02/28	2011/02/28	7.70%	2006/04/13
3	سندات الخزينة لعام 2006	3	50,000,000	2006/03/30	2009/01/29	7.39%	2006/04/13
4	سندات الخزينة لعام 2006	5	50,000,000	2006/05/07	2011/02/28	8.03%	2006/05/16
5	سندات الخزينة لعام 2006	7	50,000,000	2006/06/11	2009/01/29	7.83%	2006/06/22
6	سندات الخزينة لعام 2006	8	50,000,000	2006/06/29	2011/02/28	8.36%	2006/07/18
7	أذونات الخزينة لعام 2006	6	50,000,000	2006/07/17	2006/10/17	6.61%	2006/07/31
8	أذونات الخزينة لعام 2006	7	50,000,000	2006/07/31	2007/01/31	6.92%	2006/08/17
9	أذونات الخزينة لعام 2007	8	50,000,000	2006/08/15	2007/02/15	6.97%	2006/08/30
10	أذونات الخزينة لعام 2006	9	50,000,000	2006/09/17	2007/09/17	6.59%	2006/10/04
11	سندات الخزينة لعام 2006	9	50,000,000	2006/08/31	2009/08/31	7.74%	2006/10/04
12	سندات الخزينة لعام 2006	10	50,000,000	2006/09/28	2011/09/28	8.15%	2006/10/04
13	سندات سلطة المياه 2006	25	31,000,000	2006/10/09	2009/10/09	7.54%	2006/10/18
14	أذونات الخزينة لعام 2006	10	50,000,000	2006/10/17	2007/09/17	6.49%	2006/10/18
15	سندات الخزينة لعام 2006	11	50,000,000	2006/09/17	2007/09/17	6.59%	2006/11/07
16	أذونات الخزينة لعام 2006	11	50,000,000	2006/11/15	2007/09/17	6.87%	2006/11/30
17	سندات سلطة المياه 2006	26	12,000,000	2006/11/06	2009/11/06	7.47%	2006/11/30
18	سندات الخزينة لعام 2006	12	50,000,000	2006/09/17	2011/09/28	6.59%	2006/12/21
	المجموع		843,000,000				

ملحق رقم (2) جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين.

جدول رقم (1)

الشركات المصدرة التي لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن الوقت المحدد

الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	الشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	توجيه تنبيه بعدم تكرار المخالفة والتقييد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
3	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	توجيه تنبيه بعدم تكرار المخالفة والتقييد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
4	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	توجيه تنبيه بعدم تكرار المخالفة والتقييد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
5	الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
6	شركة أكاديمية الطيران الملكية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
7	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	شركة الأردن الدولية للتأمين	توجيه تنبيه بعدم تكرار المخالفة والتقييد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
9	شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
10	شركة الشرق للمشاريع الاستثمارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
11	شركة المؤسسة الطبية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
12	شركة بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
13	شركة فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
14	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	تقييد في السجل المهني
15	الشركة الأردنية للاستثمارات المتخصصة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
16	الشركة الوطنية لصناعات الألمنيوم	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
17	شركة جراسا للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
18	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
19	شركة التجمعات للمشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
20	شركة بنك المال الأردني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
21	الشركة العربية الأمريكية للتأمين التكافلي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
22	الشركة المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
23	شركة الاتحاد للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
24	شركة الكابلات الأردنية الحديثة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني



الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
25	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
26	شركة مصانع الأسمنت الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
27	شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب عدم تكرار المخالفة والتقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
28	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب التقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
29	شركة الطبايعون العرب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. التقيد بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
30	شركة العرب للتنمية العقارية	تقييد في السجل المهني

جدول رقم (2)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال الفترة المحددة

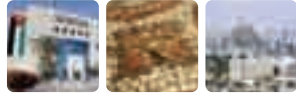
الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة اعمار للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	شركة عمان للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (3)

الأشخاص المطلعون في الشركة المصدرة الذين لم يقوموا بإعلام الهيئة عن ملكيتهم
من أوراق مالية صادرة من قبل تلك الشركة أو عن التغييرات على هذه الملكية

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	شركة بنك المؤسسة العربية المصرفية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	إبراهيم حسين محمد ابو الراغب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
4	أسامة محمد ياسين خليل التلهوني	تقييد في السجل المهني
5	احمد محمد علي درويش الخليلي	فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار
6	باسم جميل عيسى المعشر	تقييد في السجل المهني
7	حسن علي حسين أبو الراغب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	رفيق صالح عيسى المعشر *	تقييد في السجل المهني
9	شركة الإشراف للاستثمارات التجارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
10	البنك الأردني الكويتي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
11	شركة المدائن للاستثمار والتنمية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
12	شركة الموارد الصناعية الاردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
13	شركة رجائي المعشر واخوانه	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
14	صلاح مفلح الفالح اللوزي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب عدم تكرار المخالفة
15	عبد العزيز عزت مصطفى الخياط	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
16	عبد القادر عبد الله أحمد القاضي	تقييد في السجل المهني
17	علي محمد عطوي سحيمات	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
18	علي مصطفى علي القرم	تقييد في السجل المهني
19	فاروق واصف محمد صالح الخاروف	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
20	محمد خلف محمد التل	تقييد في السجل المهني
21	محمد طاهر درويش المصري	تقييد في السجل المهني
22	محي الدين محمد حسن الجمل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
23	نديم يوسف عيسى المعشر	تقييد في السجل المهني
24	نزار عبد الرحيم منيب جردانة	تقييد في السجل المهني
25	نظير جودت عزيز الساطي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
26	وهيب عبد الله عبد الرحمن السالم	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
27	شركة احمد ياسر بركات وأخوانه	تقييد في السجل المهني
28	شركة التأمين الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني

* تكررت المخالفة مرتين من قبل نفس الشخص

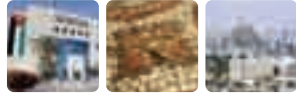


جدول رقم (4)

الشركات المصدرة التي لم تضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح

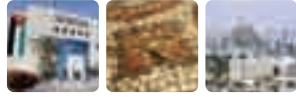
الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة العربية الدولية للفنادق/ ماريوت	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	الشركة العربية لصناعة الألمنيوم	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
4	الشركة العربية للصناعات الكهربائية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
5	الشركة العقارية التجارية للاستثمارية / عقاركو	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
6	الشركة المتخصصة للتجارة والاستثمارات	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
7	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	شركة أكاديمية الطيران الملكية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
9	شركة الاتحاد لتطوير الأراضي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
10	الشركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
11	الشركة الأردنية للاستثمار والنقل السياحي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
12	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
13	الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
14	الشركة الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	1. فرض غرامة مالية مقدارها 3000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
15	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
16	الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق	1. فرض غرامة مالية مقدارها 900 دينار 2. تقييد في السجل المهني
17	الشركة العربية لصناعة الأدوية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1300 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
18	الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
19	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
20	الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
21	الشركة الوطنية لصناعة الكلورين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
22	شركة إدارة المحافظ والخدمات الاستثمارية للمعلاء	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
23	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
24	شركة الثقة للنقل الدولي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
25	شركة الجنوب لصناعة الفلاتر	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
26	شركة الحياة للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
27	شركة السلام الدولية للنقل والتجارة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
28	شركة السلفوكيماويات الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
29	شركة الشرق الأوسط للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
30	شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
31	شركة القرية للصناعات الغذائية والزيت النباتية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
32	شركة اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
33	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
34	شركة المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
35	شركة تطوير العقارات	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
36	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
37	شركة النقلات السياحية الأردنية/جت	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
38	شركة بندار للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
39	شركة بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
40	شركة تطوير وتصنيع واستثمار المباني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
41	شركة حديد الأردن	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
42	شركة دار الغذاء	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
43	شركة عافية العالمية-الأردن	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
44	شركة بنك المال الأردني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
45	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
46	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
47	الشركة العربية الألمانية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
48	الشركة العربية الأمريكية للتأمين التكافلي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
49	شركة الأردن الدولية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
50	شركة البنك الأردني الكويتي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
51	شركة البنك الأهلي الأردني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني



الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
52	شركة البنك العربي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
53	شركة الضامنون العرب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
54	شركة القدس للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
55	شركة المحفظة العقارية الاستثمارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
56	شركة الموارد للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
57	شركة الواحة للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
58	شركة بنك الاستثمار العربي الأردني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
59	شركة بنك سوسيته جنرال الأردن	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
60	شركة جراسا للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 700 دينار 2. تقييد في السجل المهني
61	شركة فيلادلفيا للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
62	الشركة الأردنية المركزية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
63	الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
64	الشركة الأردنية لانتاج الأدوية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
65	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
66	الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
67	الشركة الأردنية لضمان القروض	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
68	الشركة الأردنية للاستثمارات المتخصصة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
69	الشركة الأردنية للصحافة والنشر / الدستور	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
70	الشركة الأهلية للمراكز التجارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
71	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
72	شركة زارة للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
73	شركة مجموعة العصر للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
74	شركة مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
75	شركة الاتحاد للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
76	شركة البيوتاس العربية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
77	شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
78	شركة التجمعات لخدمات التغذية والاسكان	1. فرض غرامة مالية مقدارها 700 دينار 2. تقييد في السجل المهني

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
79	شركة التجمعات للمشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
80	الشركة الوطنية للدواجن	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
81	شركة القدس للصناعات الخرسانية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1200 دينار 2. تقييد في السجل المهني
82	شركة الاتحاد للصناعات المتطورة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
83	شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
84	شركة الأمين للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
85	شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
86	شركة البتراء للتطوير والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
87	شركة البتراء للتعليم	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
88	شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1200 دينار 2. تقييد في السجل المهني
89	شركة فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
90	شركة كهرباء محافظة اردب	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
91	شركة مصانع الأسمنت الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
92	شركة مصانع الخزف الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
93	شركة مصانع الزيوت النباتية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
94	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 900 دينار 2. تقييد في السجل المهني
95	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
96	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
97	شركة البحار العربية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1100 دينار 2. تقييد في السجل المهني
98	شركة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
99	شركة البنك التجاري الأردني (بنك الاردن والخليج سابقاً)	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
100	شركة التأمين الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 700 دينار 2. تقييد في السجل المهني
101	شركة التأمين الإسلامية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
102	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
103	شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
104	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
105	شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني



الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
106	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
107	شركة النسر العربي للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
108	شركة اليرموك للتأمين وإعادة التأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
109	شركة بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 700 دينار 2. تقييد في السجل المهني
110	شركة بنك الإنماء الصناعي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
111	شركة بنك القاهرة - عمان	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
112	شركة بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
113	شركة عمان للتعمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 4800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
114	شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 800 دينار 2. تقييد في السجل المهني
115	شركة الصناعات الكيماوية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
116	شركة الكابلات الأردنية الحديثة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
117	شركة الكندي للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 3400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
118	شركة الكهرباء الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
119	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
120	شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2600 دينار 2. تقييد في السجل المهني
121	شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
122	شركة الحمة المعدنية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
123	شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
124	شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
125	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
126	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
127	شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 400 دينار 2. تقييد في السجل المهني
128	شركة الصناعات الهندسية العربية	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب التقييد بالقانون واللائحة والتعليمات والقرارات
129	شركة العرب للتعمية العقارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
130	شركة الفنادق والسياحة الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني
131	شركة الباطون الجاهز	1. فرض غرامة مالية مقدارها 600 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (5)

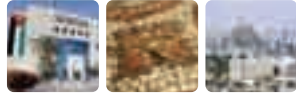
الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية للاستثمارات المتخصصة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	الشركة الصناعية التجارية الزراعية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
4	شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
5	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
6	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
7	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
9	شركة بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
10	شركة زاره للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
11	شركة عمان للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
12	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (6)

الجهات التي لم تعلم الهيئة ضمن الوقت المحدد عن تملك (5%) أو أكثر من الأوراق المالية لشركة مصدرة أو لم تفصح عن النية من الشراء عند وصول الملكية إلى نسبة (10%)

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة العربية الأمريكية للاستثمارات المالية والعقارية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	حمزة احمد يوسف ملنطش	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	الشركة الأردنية العالمية لتوزيع المواد الغذائية والمجمدات	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
4	محمد أمين سالم حسين أبو عساف	1. تقييد في السجل المهني
5	حمزة أحمد يوسف ملنطش	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني



جدول رقم (7)

الشركة المصدرة التي لم تزود الهيئة بتقرير مفصل عن المعلومات الجوهرية

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة العربية الأمريكية للتأمين التكافلي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب عدم تكرار المخالفة

جدول رقم (8)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة المحددة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	تقييد في السجل المهني
2	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	تقييد في السجل المهني
3	الشركة الصناعية التجارية الزراعية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
4	الشركة العربية الألمانية للتأمين	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
5	الشركة المتخصصة للتجارة والاستثمارات	تقييد في السجل المهني
6	شركة الإحداثيات العقارية	تقييد في السجل المهني
7	شركة الألبسة الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	شركة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	تقييد في السجل المهني
9	شركة الثقة للنقل الدولي	تقييد في السجل المهني
10	شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
11	شركة العرب للتنمية العقارية	تقييد في السجل المهني
12	شركة الموارد للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
13	شركة عافية العالمية - الأردن	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
14	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
15	شركة نوبار للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
16	شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (9)

الشركة المصدرة التي لم تلتزم بتغطية الاكتتاب في رأس المال وفقا لقرار مجلس مفوضي الهيئة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	1. فرض غرامة مالية مقدارها 7000 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (10)

شركات إدارة الإصدارات التي لم تقم بالإجراءات اللازمة لإصدار الأوراق المالية وتسجيلها وتغطيتها

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المستشارون العرب للخدمات المالية *	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	شركة المستشارون العرب للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية	تقييد في السجل المهني

* تكررت المخالفة مرتين من قبل الشركة نفسها واتخذ بحقها نفس الإجراء

جدول رقم (11)

الشركات المصدرة التي لم تستكمل إجراءات الإصدار لدى الهيئة والمركز خلال الفترة المحددة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية للتعمير	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
2	الشركة الأولى للتمويل	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
3	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
4	شركة البنك الأهلي الأردني	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
5	شركة مسافات للنقل المتخصص	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات
6	شركة السنايل الدولية للاستثمارات المالية الإسلامية	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات

جدول رقم (12)

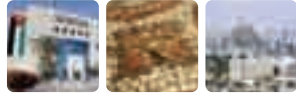
الشركة المصدرة التي ارتكبت مخالفات عدم إعلام الهيئة فوراً بتوصية مجلس إدارتها للهيئة العامة بشراء أسهم الخزينة والإعلان عنها، وعدم تزويد الهيئة بقرار الهيئة العامة بشراء أسهم الخزينة والإعلان عنها

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الاستثمارية القابضة للمنتريين الأردنيين	1. تقييد في السجل 2. الالتزام بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات

جدول رقم (13)

شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفات تقديم بيانات غير صحيحة وعدم تزويد الهيئة بأي اتفاقية مع البنوك فور نفاذها وعدم تحصيل أرصدة الذمم المدينة الناتجة عن الشراء خلال الفترة المحددة وعدم تضمين الاتفاقيات الموقعة مع العملاء لمعلومات أساسية

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الرضا للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 5500 2. تقييد في السجل



جدول رقم (14)

شركات الوساطة التي تصرفت بهدف إعطاء صورة مضللة عن سعر أو حجم أو نشاط أي ورقة مالية

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة بنك المال الأردني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	الشركة العربية للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	شركة الأمل للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2250 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب عدم تكرار المخالفة مستقبلاً
4	شركة البنك الأهلي الأردني	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب عدم تكرار المخالفة مستقبلاً
5	شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. تقييد في السجل المهني
6	شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
7	شركة الصفوة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
9	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
10	شركة بنك الاتحاد للدخار والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
11	شركة بنك الأردن	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
12	شركة بيت الأسهم للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
13	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 3000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
14	شركة المركز المالي الدولي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
15	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
16	شركة البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. طلب عدم تكرار المخالفة مستقبلاً 3. تقييد في السجل المهني
17	الشركة العربية للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 750 دينار 2. طلب عدم تكرار المخالفة مستقبلاً 3. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (15)

شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفة عدم مراعاة مصلحة العميل وعدم التقييد بقواعد السلوك المهني

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 300 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (16)

شركتا الخدمات المالية اللتان ارتكبتا مخالفة القيام بأعمال محظورة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة بنك المال الأردني	1. تقييد في السجل المهني 2. طلب التوقف عن مثل هذه الممارسات
2	شركة الوميض للخدمات المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2000 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (17)

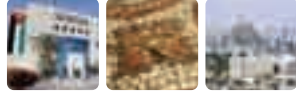
شركات الوساطة التي ارتكبت مخالفات التصرف بهدف إعطاء صورة مضللة وغير صحيحة عن سعر أو حجم أو نشاط أي ورقة مالية والقيام بعمليات لا تتفق مع أسس السوق العادلة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة صاحبات الأعمال لتداول الأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
2	شركة اجياد للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
3	الشركة العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
4	شركة أصول للاستثمار والخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
5	شركة الخبراء للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
6	شركة المركز المالي الدولي	1. تقييد في السجل المهني 2. توجيه تنبيه وطلب عدم تكرار المخالفة
7	الشركة العربية للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
8	شركة المركز المالي الدولي	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
9	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
10	شركة سمير وسامح اخوان للاستثمار	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (18)

شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفات ممارسة أعمالها من خلال فروع داخل المملكة دون الحصول على موافقة من الهيئة، وعدم إعلام الهيئة عن أي تغيير يطرأ على المعلومات المتعلقة بها، وتقديم بيانات غير صحيحة في الوثائق المقدمة للهيئة

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة آسيا للوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 5000 دينار 2. تقييد في السجل المهني



جدول رقم (19)

شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفات تقديم بيانات غير صحيحة ومضللة، وشطب عبارة بصرف للمستفيد الأول من الشيكات الصادرة، وعدم إرسال كشوف حسابات بشكل دوري، وبيع أوراق مالية قبل التأكد من ملكيتها، وعدم تضمين الاتفاقية المعلومات التي تتطلبها الأنظمة والتعليمات

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الصفاة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 5000 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. التأكد بالالتزام بالقرارات

جدول رقم (20)

شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفات عدم المصادقة على اتفاقية التعامل في الأوراق المالية، وعدم إعلام الهيئة بالاتفاقيات المقدمة من قبل الشركات التابعة لها والمؤثرة على وضعها المالي، وعدم تثبيت الوقت والتاريخ عند استلام التفاوض

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة أصول للاستثمار والخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. طلب الالتزام بالقانون والتعليمات والقرارات

جدول رقم (21)

شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفة عدم تعيين ضابط امتثال

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	تقييد في السجل المهني

جدول رقم (22)

شركتا الخدمات المالية اللتان ارتكبتا مخالفة عدم تزويد الهيئة بالتقرير نصف السنوي

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة امان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني 3. التأكد على تزويد الهيئة بالتقرير نصف السنوي مراجع من قبل مدقق الحسابات ومصادق عليه من قبل مجلس إدارة الشركة
2	الصقر العربي لبيع وشراء الاوراق المالية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني

جدول رقم (23)

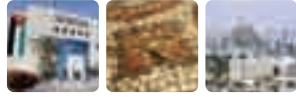
شركة الخدمات المالية التي ارتكبت مخالفة عدم تزويد الهيئة بكشف محفظة الأوراق المالية

الرقم	الجهة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الفارس للاستثمارات المالية	تقييد في السجل المهني

جدول رقم (24)

شركات الوساطة المالية المخالفة لتعليمات وشروط الملاءة المالية

الجهة المخالفة	نوع المخالفة	الإجراءات المتخذة
شركة أصول للاستثمار والخدمات المالية	1. تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع 2. نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن 75% من رأس المال المدفوع لطالب الترخيص	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الوميز للخدمات المالية والاستثمار	1. تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع 2. نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن 75% من رأس المال المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الأمانة للاستثمار وإدارة المحافظ المالية	1. تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع 2. نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن 75% من رأس المال المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
الشركة الأولى للاستثمارات المالية	تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته (20%) من رأس المال المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني 3. توجيه تنبيهه بالالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات وطلب عدم تكرار المخالفة والتقييد بالقانون
شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته (20%) من رأس المال المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني
شركة الخبراء للخدمات المالية	تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته (20%) من رأس المال المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 150 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني
شركة الفارس للاستثمارات المالية *	تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته (20%) من رأس المال المدفوع	تقييد في السجل المهني
الشركة الأولى للاستثمارات المالية	تجاوز مجموع مسحوبات جميع الشركاء ما نسبته (20%) من رأس المال المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الأيمان للاستثمارات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة إيمان للخدمات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 3000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة أصول للاستثمار والخدمات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الاستثمارات المالية للأسهم والسندات	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الجزيرة للاستثمارات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الخبراء للخدمات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الوميز للخدمات المالية والاستثمار	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الجزيرة للاستثمارات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الأصدقاء للوساطة والاستشارات المالية	عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة خلال فترة قصيرة تغطي كافة الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) على الأقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة الوميز للخدمات المالية للاستثمارات	نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال المدفوع لطالب الترخيص	طلب الالتزام بالقرارات
شركة الوميز للخدمات المالية للاستثمارات	نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال المدفوع لطالب الترخيص	طلب الالتزام بالقرارات
الشركة الأولى للاستثمارات المالية	نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال المدفوع لطالب الترخيص	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني
شركة الوميز للخدمات المالية للاستثمارات	نقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال المدفوع لطالب الترخيص	1. فرض غرامة مالية مقدارها 2000 دينار 2. تقييد في السجل المهني



الإجراءات المتخذة	نوع المخالفة	الجهة المخالفة
1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني	1. مخالفة نسبة مجموع الالتزامات إلى حقوق الملكية 2. نسبة جاري الشركاء إلى رأس المال المدفوع 3. نسبة السيولة 4. نسبة حقوق الملكية المعدل إلى المصاريف السنوية للسنة السابقة 5. نسبة صافي حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع	شركة الرضا للخدمات المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني	تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط ما نسبته (250%) من حقوق الملكية	شركة الرضا للخدمات المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني	تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط ما نسبته (250%) من حقوق الملكية	شركة الشروق للوساطة المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني 3. ضرورة الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات	تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط ما نسبته (250%) من حقوق الملكية	شركة الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني	1. مخالفة نسبة جاري الشركاء إلى رأس المال المدفوع 2. مخالفة نسبة صافي حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع	شركة الصفوة للاستثمارات المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 2250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني	1. مخالفة نسبة إجمالي الذمم المدينة إلى حقوق الملكية 2. مخالفة نسبة مجموع الالتزامات حقوق الملكية 3. مخالفة نسبة جاري الشركاء إلى رأس المال المدفوع 4. مخالفة نسبة السيولة 5. مخالفة نسبة صافي حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع	شركة النخبة للخدمات المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 1250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني	عدم احتفاظ الوسيط بمبلغ حقوق الملكية المعدل بما لا يقل عن 25% من المصاريف السنوية للسنة السابقة	شركة الإيمان للاستثمارات المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 ديناراً 2. تقييد في السجل المهني	عدم احتفاظ الوسيط بمبلغ حقوق الملكية المعدل بما لا يقل عن 25% من المصاريف السنوية للسنة السابقة	شركة صكوك للاستثمار والوساطة المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني	عدم احتفاظ الوسيط بمبلغ حقوق الملكية المعدل بما لا يقل عن 25% من المصاريف السنوية للسنة السابقة	شركة أمان للأوراق المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 5500 دينار 2. تقييد في السجل المهني	1. تجاوز مجموع الالتزامات ما نسبته (250%) من حقوق الملكية 2. عدم احتفاظ الوسيط بأصول سائلة تغطي الالتزامات بنسبة (100%) 3. عدم احتفاظ الوسيط بمبلغ حقوق الملكية المعدل بما لا يقل عن (25%) من المصاريف 4. نقصان مبلغ حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال	شركة الرضا للخدمات المالية
1. فرض غرامة مالية مقدارها 1000 دينار 2. تقييد في السجل المهني	1. تجاوز مجموع مسحوبات الشركاء ما نسبته (20%) من رأس المال المدفوع للشركة 2. عدم الاحتفاظ الوسيط بأصول سائلة تغطي الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة (100%) 3. عدم احتفاظه بمبلغ حقوق الملكية المعدل بما لا يقل عن (25%) من المصاريف السنوية للسنة السابقة	الشركة الأولى للاستثمارات المالية
تقييد في السجل المهني	1. مخالفة نسبة الذمم المدينة 2. مخالفة نسبة الملكية المعدل إلى المصاريف السنوية للسنة السابقة 3. مخالفة نسبة الذمم الدائنة إلى حقوق الملكية 4. مخالفة مجموع الالتزامات إلى حقوق الملكية 5. مخالفة نسبة جاري الشركاء إلى رأس المال المدفوع	شركة الفارس للاستثمارات المالية
تقييد في السجل المهني	1. مخالفة نسبة السيولة 2. مخالفة نسبة الذمم المدينة إلى حقوق الملكية 3. مخالفة نسبة الملكية المعدل إلى المصاريف السنوية للسنة السابقة 4. مخالفة نسبة الذمم الدائنة إلى حقوق الملكية 5. مخالفة نسبة مجموع الالتزامات إلى حقوق الملكية 6. مخالفة نسبة صافي حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع	شركة الفارس للاستثمارات المالية

الجهة المخالفة	نوع المخالفة	الإجراءات المتخذة
شركة الأولى للاستثمارات المالية	1. تجاوز مجموع أرصدة الذمم المدينة الناتجة عن عمليات التداول ما نسبته (200%) من حقوق الملكية 2. تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط ما نسبته (250%) من حقوق الملكية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة أصول للاستثمار والخدمات المالية	1. تجاوز مجموع أرصدة الذمم المدينة الناتجة عن عمليات تداول الأوراق المالية ما نسبته (200%) من حقوق الملكية	1. فرض غرامة مالية مقدارها 250 دينار 2. تقييد في السجل المهني
شركة أصول للاستثمار والخدمات المالية	1. تجاوز مجموع أرصدة الذمم المدينة الناتجة عن عمليات تداول الأوراق المالية ما نسبته (200%) من حقوق الملكية 2. تجاوز مجموع مسحوبات الشركاء ما نسبته (20%) من رأس مال الشركة المدفوع	1. فرض غرامة مالية مقدارها 500 دينار 2. تقييد في السجل المهني

* تكررت المخالفة مرتين من قبل الشركة نفسها واتخذ بحقها نفس الإجراء

جدول رقم (25)

شركة الوساطة التي ارتكبت مخالفة تجاوز الحد الأعلى المسموح به لمنح التمويل على الهامش

الجهة المخالفة	نوع المخالفة	الإجراءات المتخذة
شركة بنك المال الأردني (شركة بنك الصادات والتمويل سابقاً)	1. تجاوز مبلغ التمويل على الهامش الممنوح لاي عميل (10%) من صافي حقوق الملكية لدى الوسيط أو (3.5%) من سقف التمويل على الهامش بالنسبة للبنوك أو (500.000) دينار أيهما اقل	1. فرض غرامة مالية مقدارها 1500 دينار 2. تقييد في السجل المهني